الفَصْلُ الأوَّل

obeikandl.com

obeikandl.com

المَشْهَدُ الأوَّل

مَغَالِيق التَّارِيخ

العُلماء العارفون بأسرار الكائنات الحيّة يقولون على سبيل المثال أن أسراب الجراد عندما تحل بأرض خضراء فإنها لا تأتي بغتة، فهي تستشعر هدفها ولها إفرازات تقودها إلى حيث منتهاها. وهو معيار يصدُقُ إلى حد كبير فيما نحن بصدده في السؤال الأزلي: كيف تأتى للعُصبة الحاكمة أن تحل بأرض دون أن تتوفر لها مغريات القدوم؟! لا شك أن السودان بلد تعثرت خطاه وتنكب في مسيرته تنكب الأعمى في طريقه. وهو أمر أيا كانت مسبباته التي تعجز دفتي الكتاب عن حصرها، فقد وفر للعُصبة مناخاً تبيض وتُفرخُ فيه. وعليه، نتكئ قليلا على جدران تاريخ هشّمته الخلافات والصراعات وفشل النُخب في مداواة جراحه. وهي اتكاءة واجبة لا تستقيم بدون قراءة التاريخ الماثل، وهو ما سنأتي على ذكره بصورة عجلى في بلد أنهكها القعود!

مضى على استقلال السودان (يناير ١٩٥٦) نحو خمسة عقود زمنية ونصف. تناصفتها لأنظمة الديمقراطية والشمولية، وإن لم تكن جميعاً بقدر سواء. إذ نجد أن ثلاثة أنظمة حكمت حكماً أوتوقراطياً Autocracy أو توتاليتاريا Totalitarianism تراوح بين ديكتاتورية الفرد وشمولية الجماعة. وقد استهلكت ما قدره أربعة وأربعون عاماً من تلك الحقبة، وبالطبع لا أحد يعرف أيان منتهاها؟! ذلك في مقابل ثلاثة أنظمة ديمقراطية، لم تُكمل أياً منها دورة برلمانية كاملة (٤ سنوات) وحازت مجتمعة على أقل من عشر سنوات، وأيضاً لا أحد يعلم أيان مرساها؟! أي متى تُدبر الأنظمة الشمولية وتُدير ظهرها لأهل السودان بصورة نهائية؟! ومتى يُقبل نظاماً ديمقراطياً مستقراً ترسو به سفن الحكم التائهة والباحثة عن مرفأ لأكثر من نصف قرن.. يُرجى منها أن تُوقف دوران ما أصطلح على تسميته بـــ"الحلقة الشريرة" Vicious Circle(انقلاب، انتفاضة، ديمقراطية).

من جانب آخر، وعلى الرغم من وضوح الرؤية، إلا أنه كثيراً ما يقع بعض المحللين والمراقبين للشأن السوداني في خطل المقارنات الجائرة، ذلك حينما يتجاهلون فوارق الفترات الزمنية المذكورة، ويعملون على تجريم المنهج الديمقراطي نفسه دون التطبيق. في حين أنه لا ينبغي أن يختلف المراقبون حول ماهية الأنظمة الشمولية ومساوئها. فالثابت أنها اقترنت دائما بموارد الهلاك لكل من سلك دروبها واتّخذها منهجاً في إدارة شئون البلاد والعباد. أما الديمقراطية فقد تواصت عليها شعوب كثيرة

في العالم، أو إن شئت فقل عنها "نهاية التاريخ" بمثلما ذهب في ذلك فرانسيس فوكوياما بعد انهيار نظام القطب الشيوعي ومنظومته من دول أوروبا الشرقية. ويدعم قولنا وقوله إنه ثبت جدواها وفاعليتها في تقدُّم وتطور وازدهار الأمم والشعوب. والمعروف إننا أتبعنا في السودان بما تعارف عليه الناس بنموذج "وستمنستر" Westminster البريطاني، وعلى الرغم من كونه نتجت عنه أنظمة برلمانية عاجزة، وبالرغم من أنها تتكّبت وتعثّرت خُطاها حتى أصبحت هدفاً سهلاً للانقلابيين العسكريين، إلا أنها تظلُّ المنهج المثالي للحُكم الرشيد، والذي يمكن أن يستوعب تناقضات الواقع، ومكوّنات الشخصية السودانية المتنوّعة، والقادرة على تلبية رغائبها وطموحاتها وأحلامها. هذا إن استطاعت النخبة السودانية لها تطبيقاً!

بيد أننا لسنا في مجال مقارنات، بقدر ما نحن في مقام تشخيص ونقد، يُمكّننا بالضرورة من توجيه أصابع الاتهام مباشرة للنخبة Elites السودانية نفسها، كما ذكرنا في صدر هذا الكتاب (النخبة، تعني هنا الذين ظلوا يديرون العملية السياسية، حُكاماً أو محكومين، أو كما فسَّرها عالم الاجتماع الايطالي أليفريدو باريتو في كتابه الموسوم بـــ"علم الاجتماع العام" وعرّفها بالجماعة الأكثر تميُّزاً وتفوُّقاً داخل المجتمع، وتحتل أعلى المراكز فيه، وقسَّمها إلى نُخبة حكومية وغير حكومية. وإن كنا نميلُ إلى ما ذهب إليه السيناتور غايتانو موسكا في كتابه الآخر المسمى بـــ"عناصر العلم السياسي"، وقال إنها تشمل المجال غير السياسي. ونقتنص هذا المفهوم تحديداً لنخلعه على المتخاذلين من النخب الثقافية والفكرية السودانية. وعموماً هي لا تعني في مفهومنا من سنُعرّفهم لاحقاً بمصطلح "الإنتلجنسيا" Inteligencia أي الطليعة أو الفئة المنتقاة، أو الصفوة، بدعوى إننا افترضنا فيهم مناصرة الحرية والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان).. وعليه، وفق هذا التوصيف يمكن القول إن النُخبة السودانية فشلت فشلاً ذريعاً، في المواءمة بين المنهج الديمقراطي الليبرالي ومقتضيات الواقع السياسي والثقافي والاجتماعي لبلادها. وقد تبدَّى هذا الفشل في جنوحها نحو التطبيق الحَرفي – إن جاز التعبير– للديمقراطية الليبرالية، دون ما جهد يُذكر أو حتى محاولات تمنحها أجر الاجتهاد.

مع أننا جميعاً نعلم أنه ليس بالضرورة أن تُستنسخ تجارب الشعوب وتُنقل حذوك الحرف بالحرف، فما بالك والبون شاسع في الأصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية ومنها السودان. ولكن هذا لا يعني تزكية ما يروج له البعض في عدم تهيؤ الأخير لها، وإنما يعني أن تطبيق الديمقراطية نفسها في إطار الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا) وكذا الدول الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ودول المنظومة الاسكندنافية) كثيراً ما تتباين صوره – من حيث المظهر– من قطر لآخر. في حين لا يمتد ذلك للجوهر، والذي يهدف إلى ترسيخ قِيم الحريات العامة.. حرية الرأي والتعبير والتنظيم والصحافة، إلى جانب استقلال القضاء وسيادة حُكم القانون، وكذلك احترام التنوُّع الثقافي والتعدُّد الديني وفق الأسُس التي يكفلها ويصونها الدستور، وكذا التأكيد على مبدأ التداول السلمي للسلطة، وضرورة الفصل

بين السلطات الثلاث. ويمكن التأمين على أن هذه هي الوسائل التي تُثبّت أركان الحكم، وتفضي إلى حياة كريمة يتمتع فيها المواطن بقدر وافر من الحريات العامة والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية. ولهذا لم يكن عصياً على الأنظمة الديمقراطية أن تنتشل الدول النامية من براثن الفقر والجهل والتخلف، ولا مناص من أن الديمقراطية نفسها، هي السبيل لوحيد الذي يمكن أن يُجسّر الفراغات الشاخصةُ أبصارها بين العالمين.

بالتمعُّن في الواقع السوداني أكثر، تتضح لنا سمات القُصُور في الفوارق الكبيرة بين النظرية والتطبيق. فالديمقراطية المعنية، إما غائبة غيابا كاملاً في ظِلِّ الأنظمة الشمولية، أو مطبَّقة تطبيقاً مشوّهاً في عهود الحكومات البرلمانية، ولمَّا كانت الحالة الأولى تُعد تحايلاً مُتعمَّداً، فإن الثانية تُعتبر تجسيد فعلي للكسل الذهني الذي استمرأته النخبة السودانية وتقاصر في المصالحة بين التنظير والتدبير، وفق ما أشرنا من قبل: «**إنه من المفيد التذكير بأن شعوبنا ذاقت الأمرَّين وهي ترى الديمقراطية تُذبحُ بدم بارد أمامها من قِبل اليمين ومن قِبل اليسار، وتحت مُسمَّيات مختلفة من نوع الديمقراطية الشعبية، الديمقراطية الثورية، الديمقراطية الجديدة، الشُورى الإسلامية، وكلها مُسميات لمسخ واحد هو الطغيان والديكتاتورية**»[١٣]، الأمر الذي لا يؤكد فشل النخبة السياسية السودانية فحسب، وإنما إدمان هذا الفشل على حدّ تعبير دكتور منصور خالد الذي ضرب مثلاً ونسي نفسه، حتى أصبح شيئاً متوارثاً تتناقله جيلاً بعد جيل.

ويمكن للمرء أن يستدل بكثير من القضايا التي ظلت تدور حولها النخبة لأكثر من نصف قرن، كما يدور الثور حول الساقية. الأمر الذي أهدر إمكانات السودان وبعثرها، وانعكس سلباً على شعوبه وتقدُّمها. ولا عجب بعدئذٍ أن بلغ الحال في ظلِّ نظام الجبهة الإسلاموية الحاكم إلى أن يحتل السودان مؤخرة دول العالم وباستمرار. حدث هذا في الاستبيانات التي تقوم بها بعض المنظمات والمراكز البحثية المتخصِّصة، وتهدف إلى تصنيف دول العالم ترائيبياً، وذلك باعتماد معايير معيَّنة للفشل والنجاح. ومنها على سبيل المثال "منظمة الشفافية الدولية" Transparency International، و"فورين بوليسي" Foreign Policy وآخرون، وأحياناً تبدو المسألة غاية في التعقيد والحرج Critical عندما تتم مقارنة هذا الحال البئيس بدول تملك أقل ممَّا يملكه السودانيون من موارد طبيعية وثرواتٍ مختلف مصادرها، ومع ذلك تجدهم قطعوا شوطاً مُقدَّراً في طريق النمو والتطوُّر والازدهار!

يمكن القول إن النُخبة السياسية السودانية ظلت أسيرة رؤاها الخاصة، وبلغت قمة الأنانية وهي تتعامل مع قضايا المجتمع بمنظورها الذاتي لا الوطني. إن أكل وشرب الواحد منها توهَّم أن الناس جميعاً شبعوا وتجشأوا.. وإن تداوى اعتقد أن بدن الشعب صحَّ واستبرأ.. وإن تعلم ظنَّ أن الأمية مُحيت من المجتمع كله.. من أجل هذا

---

١٣ الشفيع خضر - مقال - صحيفة الميدان ٢٠١١/٣/١٧.

مضت النُخبة في طريق ترويج المفاهيم الخاطئة عوضاً عن محاربتها، وتكريس الأساطير المُتوهَمة بدلاً من اقتلاعها. وفي هذا الصدد لعلّ أسوأ ما اتصفت به الشخصية السودانية تضخيم صفاتها الإيجابية لدرجة المبالغة، وغض الطرف عن صفاتها السلبية حد التنزُّه عنها. الأمر الذي امتدّت شظاياه وطال الخطاب السياسي أيضاً، فأصابه بقدر كبير من الاختلال والوهن، لدرجة ضاعت فيها معالمه ولم تُعرف له هوية محددة منذ أن بدا يتلمّس خطاه في عسله الجميل والبؤس والسخف بعيد الاستقلال.

ثمّ استمرّ بعدئذٍ قلقاً متوتراً لأكثر من نصف قرن، وانتهى به الحال بحيث لم يستطع النفاذ لصُلب الأسئلة الواقعية ليضع بها الحلول الكفيلة بالمعالجة. وكانت النتيجة أن تعقّدت القضايا الكثيرة والمختلفة والمتشابكة، فاختلط حابل الأولويات بنابل التطلعات. ومثالاً لذلك، فلنتطرّ ونتدبّر في الموضوعات التالية، والتي تشكّل كلاً منها محوراً منفرداً: السلطة، الثروة، التهميش، الدولة الدينية، العلمانية، الشفافية، الحرب، السلام، التنمية، الدولة المدنية، قضايا البيئة، الهوية، التنوّع، الوحدة، الانفصال، تقرير المصير، الفيدرالية، الكونفدرالية، الحُكمُ الذاتي، الحُكمُ المركزي، الحُكمُ المحلي، الحُكمُ الولائي، الدستور، الحريات، التعدُّدية، الصحة، التعليم، الانتفاضة، الثورة، الأمن، النازحون، اللاجئون، السودان القديم، السودان الجديد، السودان الحديث، الاستقرار الاجتماعي.. والمُجرّ.. هذا غيضٌ من فيض، علا ضجيجه وارتفع عجيجه. فهل تُرى ثمة فكر في الدنيا عجّ قاموسه بمفردات كهذه، وظلّت نخبته تمضغها مضغاً لعشرات السنين دون كلل أو ملل؟! وبعد كل هذا، هل في ذلك قسم لذي حجر إن تجاوز الأمر حد العجز، وأصبح السودان بموجبه نموذجاً لدولة يُضرب بها المثل في الفشل المستدام؟

قد يجد المرء كثير من المفارقات في الواقع السوداني، والتي ترقى إلى مستوى التساؤلات الفلسفية الفكرية أكثر من كونها قضايا سياسية مجرّدة، منها على سبيل المثال: لماذا تبدو بعض النُخب السودانية ضعيفة أمام السلطة، حتى وإن أدى ذلك إلى تغيير قناعاتها السياسية والفكرية؟ علام أصبح التنكُّر للعهود وخيانة المواثيق سمة من سماتها؟ كيف عنّ لها أن تُهدر عمراً في دراسة العلوم الطبيعية مثل الطب بفروعه المختلفة أو الهندسة ولا تمارسها، فتلجأ للسياسة كأقصر الطرق لتحقيق طموحاتها؟ ما سر ولع السودانيون بالسياسة نفسها؟ لماذا يداهم انفصام الشخصية النخب التي أفنت العمر في فسطاط "الكفر" بغية التحصيل "العلماني" إن جاز التعبير، فتجنح للتطرُّف العقائدي حال عودتها لفسطاط "الإسلام"؟ ما الذي حدا بهؤلاء على مداهنة الحُكّام العسكريين لدرجة مبايعتهم على المنشط والمكره وهم يعلمون عدم تأهيلهم (دكتور الترابي نموذجاً)؟!

كيف يُصبح تعايُشاً اجتماعياً فريداً كالذي نشأ بين قبيلتي المسيرية ودينكا نوك عبر العقود، شراً مستطيراً يُنذرُ بحربٍ أهلية شاملة بين غمضة عين وانتباهتها؟ لماذا

فشلت النُخبة السياسية في إدارة التنوُّع الثقافي الذي حبا الله به بلادها؟ كيف تتسق العاطفة التي تطغى على سلوكيات الشخصية السودانية مع حروب أهلية طاحنة، وُصفت و حدة منها (الجنوب) بأنها الأطول في القارة الأفريقية، أما الثانية (دارفور) فقد ألحق بها أقسى الاتهامات (الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية)؟ ما الذي يدفع الشخصية السودانية لأن تضجر بالأنظمة الديمقراطية لدرجة الإهمال (عقد واحد) في حين تصبر على الأنظمة الديكتاتورية حد الإمهال (أربعة عقود نصف)؟ ما تفسير الحنين إلى الماضي "النوستالجيا" Nostalgia سياسياً والذي ظلّ يحاصر الشخصية السودانية، إذ كلما طاف عليها نظام بكى البعض النظام الذي سبقه بغَضّ النظر عن شموليته أو ديمقراطيته؟

تتواصل الأسئلة سيلاً لا ينقطع.. ما الذي جعل التسامُح الذي نتج عن دخول الدين الإسلامي البلاد على هُدى "اتفاقية البُقط" يتمخَّض عن نقيض تمثَّل في نظام ثيوقراطي متطرّف بعد عدة قرون؟ بل ما الذي أغرى الثيوقراطيون على تأسيس أول دولة دينية سُنية في بلد كالسودان دون مراعاة لمكوِّنات مجتمعه التي لا تحرِّض على ذلك، إن لم تقل تقف حائلاً دونها؟ كيف تروم النخبة الإسلامية لدولة دينية، وتدّعي تفويضاً ربانياً، وهي تمارس التعذيب والتقتيل والتنكيل والفساد الأخلاقي باسم الله، دون أن تسعى لتقديم نموذجاً جاذباً يحبب في دين الله نفسه؟ ما الذي يجعل الحرية التي تتمتع بها الشخصية السودانية في صفاتها تخبو أمام طوفان الأنظمة الديكتاتورية؟ أليس هؤلاء سودانيون؟ ليصبح السؤال: كيف جاءوا، عوضاً عن مِن أين جاء هؤلاء الناس؟ إلى أي مدى تُعد الصفات السالبة والمتوارية – عمداً أم قصداً – في الشخصية السودانية، سبباً في توطيد دعائم الأنظمة الديكتاتورية؟ أو بصورة أخرى، هل جيّرت الأنظمة الديكتاتورية الصفات الايجابيّة في الشخصية لصالح مشروعها الهادف إلى تحطيمها؟ لماذا لم تشكّل تلك الصفات مضاداً حيوياً للأنظمة الديكتاتورية بمجرّد أن تسفر عن وجهها؟ أي نحو أي منعرج ساهمت التربية السودانية والتعليم الأكاديمي في التعايُش مع الأنظمة الديكتاتورية؟

هل تتقاطع بعض الثقافات السودانية المتنوِّعة مع البناء الديمقراطي؟ ما هي الأسباب الحقيقية التي تضافرت في تأسيس الديكتاتوريات، لا سيَّما، وأن جميعها أظهرت تدريجياً ما استبطنته ابتداءً قبل أن ترتد على شعاراتها؟ هل ثمة إدراك جمعي بما جنته المرأة – نصف المجتمع – من الأنظمة الديكتاتورية؟ بمعنى هل يعلم الناس بأن المرأة تُعَدُّ الضحيَّة الأولى للأنظمة الديكتاتوريَّة، يليها الطفل المغلوب على أمره؟ وهل يستقيم أن يُحيي نظامٌ القبلية بعد أن أصبحت رميماً، ثم يتحوصل حولها متناسياً أنه كان يُنادي بالأممية الإسلامية؟ ألا يكون فشل المشروع الإسلامي سبباً منطقياً في حتمية عدم تكراره؟ وطالما أنه بضدها تتبيّن الأشياء، هل يمهِّد الفشل الطريق للدولة المدنيّة الديمقراطيّة، لتكون تلك هي نهاية التاريخ السوداني فعلاً وواقعاً؟

تتوالى الأسئلة أيضاً، والتي تبدو من الناحية النظرية غاية في السهولة واليُسر. ولكن من الناحية العملية فهي لا تخلو من تعقيد يفسده الاختزال. ذلك لأنها ستقود حتماً لدهاليز لا تخلو من مزالق جدلية. وبالطبع يمكن التأكيد على استثناء فئة من الإنتلجنسيا السودانية، والتي وجدت الإجابات القاطعة لكل هذه الأسئلة، سواء من منطلق وعيهم السياسي، أو جرّاء إدراكهم أحابيل السلطات الشمولية. لكن الطريق ما يزال طويلاً أمام هؤلاء للوصول إلى السلطة لتطبيق رؤاهم، فزامر الحي لا يطرب كما يقولون. لكن إن أخذنا الأشياء بمنطق العموميات يمكن القول بداهة إن لا خير يُرجى من نظام يجيء على ظهر دبابة. هكذا حدثتنا التجارب الإنسانية ودروس التاريخ. رغماً عن ذلك، تجد فئة من الناس يُروِّجون للمذهب الشمولي بمسوِّغات تدُسُّ السُمّ في الدَسَم، مثل ادِّعاءاتهم بألية بُطء اتخاذ القرار في الأنظمة الديمقراطيَّة، والجرأة في اتخاذ القرار لمواجهة الأخطار والتحديات في الأنظمة الديكتاتوريَّة، بغضِّ النظر عن مالاته. في الواقع تلك دعاوى بائسة خلت تُردّد في تغييب متعمَّد للوعي الجمعي. وبالنظر للأمثولة التي تقول: «**من جرَّب المجرَّب حاقت به الندامة**»...

يبقى السؤال البسيط، ليس في مسألة اتخاذ القرار المعروفة عواقبه في تلك الأنظمة، ولكن ما جدوى التجارب الإنسانية ودروس التاريخ حتى يتوهَّم البعض أن هذه الأنظمة يمكن أن تأتي بالمنّ والسلوى مُنزلة من السماء لإشباع شعب جائع؟

تتعدّد الأسباب والنتيجة واحدة، من هذه الزاوية يجدُرُ بنا القول إن الأنظمة الديكتاتوريّة لم تنشأ من فراغ، والواقع أنها لم تأت لنشر قيم إنسانية تهدف للارتقاء بالمواطن ورفاهيّته وتحضُّره، بل على العكس من ذلك، فهي تجتهد ما وسعها لتدمير ثقافة الامة وقيمها الأخلاقيّة، والوطء على تراثها الحضاري. ونحن من تجاربنا المريرة ندرك أن الأنظمة الديكتاتوريّة تعمل أولاً على تأمين وجودها في السلطة من خلال العزف على تناقُضات المجتمع. ثمّ تشرَعُ في كيفية تطويل بقائها في السلطة باستغلال أوضاعه السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. ثمّ تبدأ في تركيز السلطة السياسيّة والاقتصاديّة في يد أقليّة لتقهر وتقمع وتقصي بها الأغلبيّة. وعندئذ تدخل اليات القمع والبطش والعنف والقوة كذرائع للحفاظ على أمن واستقرار الوطن لتبرير وجودها في السلطة. وطبقاً لهذا التدرج تُصبح السلطة نفسها غاية وليست وسيلة لتحقيق حياة شريفة وكريمة للمواطن. ونحن حينما نكرُّ البصر مرَّتين، ونتأمَّل الحال البائس الذي آلت إليه أمورنا، نُدرك دونما كثير اجتهاد أن ما ورد ذكره يمثل الأسباب التي أدّت إلى اضطراب دولاب الدولة وعدم استقرارها لعدة عقود زمنيَّة، أي منذ أن نالت استقلالها وآل بها إلى فشل ذريع!

يمكن القول إن هذا هو الواقع الذي خلقته الديكتاتوريَّات والتي وضعت بذرة الانقلابات العسكريَّة نواتها في رحم الدولة. وبالطبع رُبَّ قائل: ليس من العدل تحميل القوّات المسلحة أوزار تلك الانقلابات، ذلك انطلاقاً من أن ثمّة قوى سياسية بعينها كانت سبباً في حياكة سيناريوهات الكواليس، بمعنى أنها جعلت من القوّات المسلحة

حصان طروادة للانقضاض على السُلطة الديمقراطيَّة، بغضِّ النظر عن قُجورها أو تقواها. وهو قولٌ صحيح، وإن كان فيه نظر، كما يقول الإمام البخاري. إذ يعلم الجميع أن تعدُّد مؤامرات الظلام تلك تلوَّثت فيه أيادٍ كثيرة. فالانقلاب الأول الذي حدث عام ١٩٥٨ بقيادة الفريق إبراهيم عبود، تمَّ بتدخُّلٍ مباشر وسافر، لعب فيه اللواء عبدالله خليل رئيس الوزراء عن حزب الأمة دوراً مؤثراً وزجَّ بالحزب كله في أتونه مما أدَّى إلى جدلٍ اتَّصل ولم ينقطع. وثانٍ بتدخُّل غير مباشر، وهو ما حدث في انقلاب عام ١٩٦٩ بقيادة العقيد جعفر نميري، وقام فيه الحزب الشيوعي السوداني بدور مساند بتبريرات لم تخلُ من جدلٍ، لم يكن بأقل مما حدث في يوليو ١٩٧١ بالمقولة التي قطع بها دلو كل لسان: «**تهمة لا ننكرها، وشرفٌ لا ندَّعيه**»... أما الانقلاب الثالث، فهو الذي تمَّ تنفيذه بالتمويه والمُخادعة في العام ١٩٨٩، فقد دبَّره وخطط له وأخرجه حزب الجبهة الإسلامية القومية، وتولى فيه العميد عُمَر أحمد حسن البشير الرئاسة الظاهريَّة، بينما تسلم الدكتور حسن الترابي القيادة الباطنية... قال عنه الأخير على إثر افتراقهما بعد المفاصلة في العام ١٩٩٩ مقولته الشهيرة أيضاً: «**اتَّفقنا على أن أذهب للسجن حبيساً، ويبقى هو في القصر رئيساً**».

عليه، أيا كان تفسير تعدُّد السيناريوهات هذه، فالرَّاجح أن الانقلابات العسكرية بذرت بذرة الديكتاتوريَّات الثلاث ووجدت من القوى الحزبية من تولاها بالرعاية والعناية، في حين أن النظامين الانتقاليين اللذان جاءا في أعقاب انهيارها (١٩٦٤-١٩٦٥) و(١٩٨٥- ١٩٨٦) كانتا سبباً في هشاشة الحكومات الديمقراطية التي وُلدت من رحمها. ذلك هو ما أُطلق عليها تعبير "**الحلقة الشريرة**" كما أشرنا من قبل، وهي الظاهرة التي قلّ أن تجد لها مثيلاً في دولة أخرى من دول العالم!

المَشْهَدُ الثاني
الطّامَة الكُبْرى

لكيما نستطيع أن نسبر غور هذه الطلاسم، حريٌ بنا القول أن الانقلاب الكارثي في العام ١٩٨٩ حدث تحت وطأة ظروف محليّة ودوليّة بالغة التعقيد. فعلى المستوى المحلي، جاء في أعقاب الإطاحة بالديكتاتوريّة الثانية (جعفر نميري) ونظراً لفقر ممارساتها البغيضة، وعطفاً على مآلاتها التي أحالت السودان إلى أرض يباب من قبل، فقد تبلور رأي عام استبغض الحكم السلطوي ونفر من الانقلابات العسكريّة كما ينفر السليم من الأجرب. بالرغم من أن تصاعُد الحمية الوطنيّة هذه لم تجد ما يعينها ويُعضّدها من النظام الديمقراطي نفسه. كان ذلك نتيجة عجز النظام عن الإجابة العملية على أمهات القضايا السودانية التي أشرنا. وبالرغم من كل هذا لم تُبد أي شريحة من شرائح المجتمع السوداني حماساً للإنقلاب الجديد، وازدادت الهوّة بعد أن أخفى الانقلاب هويّته، وتعاظمت أكثر حينما بدأ يُروّج لكذبة بلقاء، فحواها أنه انقلاب "وطني" قامت به القيادة العامة لقوّات الشعب المسلحة. وأنا، ومثلي آخرون، لا نعلم إن كان الإقرار بالهوية الحقيقية أو المستعارة يمكن أن يمنح الشرعية المفقودة؟! لكن على كل كان الذهول وقتئذ سيّد الموقف، لدرجة عجزت فيه القوى الديمقراطية "سجازاً" عن تطبيق ميثاق الدفاع عن عرشها السليب، فرادى وجماعات![١٤]

عالمياً، كان الانقلاب الكارثي قد وُلد في ظلّ توجُّه دولي جديد نحو الديمقراطيّة، الأمر الذي عبّر عنه المقال الشهير للناشط السياسي الأمريكي فرانسيس فوكاياما والمُسمّى بـ"نهاية التاريخ والإنسان الأخير" وتجسّد في سياسة جديدة للإدارة الأمريكيّة (كان يتولاها الجمهوريون برئاسة جورج بوش الأب) التي استصدرت قانوناً من الكونجرس بالرقم ٥٩٨ يمنع الاعتراف بأي نظام عسكري ينقلب على نظام ديمقراطي، وانتظرت على الرصيف لترى مردود فعلها. من جانب آخر تزامن الانقلاب مع قرار جديد تبنته منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي لاحقاً) حول عدم الاعتراف بأي انقلاب عسكري ينقضُّ على نظام ديمقراطي (اتضح لاحقاً أن تلك من شاكلة قرارات الليل التي يمحوها النهار كما العهد في آليات ووسائل المنظمة القارية) لكن الانقلاب نفسه وُلد في ظلّ تغيُّرات راديكاليّة اجتاحت المعسكر الاشتراكي، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي سابقاً، وذلك على هدى أطروحات ما سُمّي

---

١٤ وُقع ميثاق الدفاع عن الديمقراطية في ١٧ نوفمبر عام ١٩٨٦ في احتفال بميدان الحرية وسط مدينة أمدرمان.

بـــ"البيريسترويكا" ومقدّمتها المُسمّاة بنهج العلانية "الجلاسنوست" والتي سقطت دول المنظومة الاشتراكيّة في لُججها، كما تسقط أوراق الشجر في عزّ الخريف!

فما الذي حدث عهدئذٍ؟! على المستوى الداخلي، بدأت علامات الخوف تتبدّد شيئاً فشيئاً، وذلك على إثر التفاعُل في تطبيق ميثاق الدفاع عن الديمقراطيّة. في حين استمرّت السلطة الجديدة في تطبيق خياراتها، أو إن شئت فقُل كوارثها التي توالت تباعاً. وذلك عن طريق ما سُمّي بـــ"أسلوب الصدمة الفجائية" وهو أسلوب فرانكوي، (نسبة للديكتاتور الأسباني المعروف فرانسيسكو فرانكو ١٨٩٢- ١٩٧٥) إذ شرعت السلطة الانقلابية ابتداءً، وبواسطة الدكتور مجذوب الخليفة ومساعدة وزير شئون الرئاسة المقدم طبيب الطيب محمد خير إلى تنفيذ سياسة الفصل التعسُّفي، أو سياسة قطع الأرزاق، أو ما سُمّي افتراءً "الفصل للصالح العام" من القطاعين المدني والعسكري، وأياً كان الاسم، فقد استهدف الإجراء كُل من لا يدين بالولاء سياسياً وعقدياً للجبهة الإسلاموية القومية التي نفذت الانقلاب من وراء حُجُب الأكاذيب. تلك السياسة أدت إلى حدوث اضطراب في نسيج المجتمع. وفي فترة بسيطة فاق عدد المفصولين أكثر من مائة ألف... سُئل الترابي في جلسة الاستماع مع الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٣، فقال: شمل التطهير نحو ألف موظف فقط[١٥] وعملت السلطة الجديدة على إحلال منسوبيها مكان المفصولين، ذلك بغضّ النظر عن كفاءتهم وتأهيلهم.. ولكن مع هؤلاء، حُشر آخرون من غير ذوي الولاء، انخرطوا في جهاز الدولة مقابل تأمين سُبُل كسب عيشهم!

تُعدّ تلك الإجراءات القاسية من أسوأ ما اقترفته يد العُصبة ذوي البأس، وإذا سأل سائل: كيف ولماذا حدث هذا؟ تأتي الاجابة البدهية فيما ذكرناه انفاً، وتتمثل في الخلخلة التي طالت شرائح المجتمع السوداني، واستهدفت تحديداً الطبقة الوسطى التي ذابت كما تذوب جبال الثلج المنفوش تحت الشموس الحارقة. وبين غمضة عين وانتباهتها أصبح المجتمع السوداني يرتع بين طبقتين متناقضتين، قلّة فُتحت لها أبواب الثراء، فأقبلت عليه مثل غزاة دخلوا قرية فأفسدوها، ومن دون أن يكبح جماحهم وازع أخلاقي أو ديني أو وطني. وبالمقابل تمددت طبقة فقيرة أو التي أفقرت على وجه الدقة وطالت نحو ٩٠% من سكان البلاد وفق احصائيات النظام نفسه. وتبعاً لتلك الخلخلة الطبقية نتج واقع اقتصادي وثقافي واجتماعي كسيحاً، إذ تضعضعت جرّاءه سلوكيات وقيم وتلاشت الأخلاق. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة لظاهرة واحدة فقط كمثال ما ذكرنا. والتي تمثلت في السم الذي تجرّعته بعض حرائر أهل السودان، ممن أضطرّهُنّ الفقر لأن يأكلن بأثدائهن. ومثلما يحل وباء الطاعون بأرض ويحيلها بلقعاً، إكتشف الناس أن داراً واحدة من عدة دُور في البلاد، تقبُعُ في ضاحية طرفيّه من ضواحي العاصمة الخرطوم، وتستقبل سنوياً ما يقارب الألف طفل، وفي واجهتها لافته تشير إلى مُسمّاها: **"دار أطفال المايقوما لفاقدي السند"!**

---

١٥ أنظر محنة النخبة السودانية - ص ٤٧ - المؤلف.

من جهة ثانية، ولأن الفقر لا يعرف الفضيلة، فقد زادت ظاهرة النفاق الاجتماعي، ذلك مما جناه الناس من تلك السياسة كنتيجة للفقر الذي تمدَّد حيث لا فضيلة مع الجوع، وفق القول المأثور. وازدادت تبعاً لذلك ظاهرة النفاق الاجتماعي، عَمَدَ فيها المحتاجون والمستقطبون الجُدُد إلى ظاهرة التدين المظهري أو الظاهري – سيَّان – حيث أن الأمر لا يستلزم ولا يحتاج لأكثر من اطلاق اللحى (أطلق الناس عليها تندراً عدة أسماء) والإكثار من "التهليل" و"التكبير" بغرض الحفاظ على وظيفة أو استجدائها، أو صرف أنظار سيف الفصل التعسُّفي. ومن لم يستطع، لجأ إلى الهجرة حتى كادت البلاد أن تفرَغ من أهلها، حيث ظهرت أرقام قياسية. ونظراً لبروز ظواهر جديدة صاحبت تلك الظاهرة، أدرك الهاربون إلى بقاع الدنيا المختلفة، بما فيها إسرائيل التي لم يكُن يقترب نحوها أحد، أنهم لم يكونوا سوى المعنيين بالاستجارة من الرمضاء بالنار!

أما الإجراء الثاني في سلسلة الصدمة الفجائية، فقد تمثل في استحداث ظاهرة التجنيد الاجباري أو ما سُمِّي بـــ"الخدمة الوطنية"، والتي هدفت إلى تأسيس مليشيات خاصة تحت مظلة "قوات الدفاع الشعبي" ولم يكن مبتدعها صادقاً حينما قال عنها في وقت مبكر عندما فاح ريحها الخبيث، فقد سُئل الدكتور حسن الترابي عرَّاب النظام وقتها فقال: «**هذه القوات شبيهة بالحرس الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، وتختار عناصرها من الدوائر الحكومية، ويخضع هؤلاء لتدريب بسيط لفترة قصيرة من أجل تعزيز الانضباط، كما أنها فرصة لإعطائهم بعض المحاضرات حول طبيعة عملهم**»[١٦].. فقد قيل أيضاً أن الغرض من الظاهرة مساعدة القوات المسلحة في مهامها القتالية، لكن في واقع الأمر كان هدفها الباطني تدجين الشباب وتغذية عقولهم بشعارات تجعل للموت طقوساً غير مألوفة، ومن ثمَّ دفعهم إلى محرقة حرب الجنوب التي اتَّخذت طابعاً جهادياً، في حين ظلت كثير من الأسئلة تائهة في رؤوس الشباب المغرَّر بهم، واتخذت الاستفهامات اتجاهاً واحداً يرى في المتمرِّدين الجنوبيين قوماً كافرين، ليس أمامهم سوى الدخول لدين الله أفواجاً، أو دفع الجزية وهُم صاغرون!

أما الصدمة الثالثة، فجسَّدتها شعارات جوفاء لإلهاء المواطنين عن قضاياهم الأساسية، مثل "نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع" وصاحبتها ادِّعاءات تميد الأرض تحت أرجل قائليها مثل "أمريكا وروسيا قد دنا عذابها"، وألحقوها بأخرى توحي بالزُهد في السلطة "لا للسلطة ولا للجاه"، ورابعة تدَّعي الطهارة "لا لدينا قد عملنا، نحن للدين فداء"، وعلى هذا المنوال استمرّت الأوهام التي امتدَّت خُزعبُلاتها لسنين عدداً.

من جهة ثانية، خُصِّصت معظم موارد الدولة للأمن الذي تعدَّدت أجهزته وتشعَّبت ممارساته الشنيعة، وذلك بُغية إحكام القبضة على المجتمع بالتخويف والترهيب والترعيب، الأمر الذي أدَّى إلى ظواهر مأساوية لا حصر ولا عدَّ لها. أيضاً استتبع ذلك تكوين لجان شعبية (على نسق الحرس الثوري الإيراني) فانتشرت في

---

١٦ أنظر المصدر السابق - ص ٤٧.

الأحياء لمزيد من الرقابة الأمنيَّة، وسدَّ أي ثغرة يمكن أن تستغلها القوى المعارضة. أما على المستوى السياسي، فمضوا في طريق الاستقطابات، ذلك عن طريق بدعة ما اسموه بـــ"مؤتمرات الحوار الوطني" وكان ذلك تناقضاً مريعاً وتسمية نشاز، إذ لا يستقيم عقلاً أن يكون هناك حوار في ظلِّ حُريَّات مصادرة، وفي ظلِّ دبابات كانت تقف شاهرة مدافعها في الكباري وبعض المرافق الهامة، وفي خضم تدشين ظاهرة "بيوت الأشباح" التي أسمعت آهات المُعذبين بداخلها من به صمم!

واقع الأمر، كانت هذه الظاهرة قد أرَّقت بعض ذوي الضمائر الحيَّة، وإن اتَّضح أنهم مهيضو الجناح، وهذه شهادة خاصة من صديق "عرف الدار بعد توهُّم" وفضل حجب اسمه لأسباب تخصه، واستأذنته في نشرها، فليس الاسم مبتغانا بقدر ما توصيل الحقائق هدفنا: «**كنا نلتقي بالرئيس في مكتبه بمجلس الوزراء وبحضور وزير شئون مجلس الوزراء كل أربعاء صباحاً، لقاءً مذاعاً كخبر دون إذاعة مضمونه، ويشترك فيه كل "قادة الإعلام" كما كانوا يسمونهم (الاذاعة والتلفزيون وسونا والصحيفتين، الإنقاذ الوطني والسودان الحديث ومجلة سوداناو، وكنتُ أمثل (....) وفي ذات لقاء انتقدتُ جهاز الأمن مقدِّماً نماذج محدَّدة، فانبرى الوزير وكان عوض الجاز ليقول لي: ما ليك حق يا شيخ (....) في كلام زي ده... ديل ناس بصوموا الاثنين والخميس.. الخ. فقاطعته قائلاً: لكنني لا أتحدث الآن عن صيامهم ولا صلاتهم، أنا أتحدث عن أفعالهم التي أنا مسئول عنها، وكرَّرتُ الكلمة التي أثارته وهي أن "هنالك طغيان أمني" هذه الأيام مما لا داعي له، وأنني لست متحاملاً لكنني استخدم اللغة استخداماً صحيحاً متفقاً مع الواقع فقط.. وعندما أتى دور الرئيس للتعليق على جميع المداخلات قال: الكلام القالو (....) ده صحيح.. وأنا شعاري نو الواحد يسمع كلام البيكيهو ما كلام البضحكو.. الخ**»!! الجدير بالذكر أن دكتور عوض أحمد الجاز، هو مسئول الأجهزة الأمنية في التنظيم!

لكن رغم مأساوية ما ذكرنا من سلسلة الإجراءات أعلاه، إلا أن النظام نجح في استقطاب ذوي الولاءات الضعيفة، وبخاصة بعض عناصر الحزبين التقليديين، وطال الأمر كذلك أحزاب عقائدية أخرى، مثل حزب البعث الذي انضمَّت معظم قيادته للحزب السلطوي الحاكم، وثمَّة آخرين تفرَّقت بهم السُبُل بعد انهيار دولة المنظومة في بغداد، وبقى الأستاذ محمد علي جادين صامداً وبجانبه ثلة من الصامدين. زد على ذلك، أن السلطة الغاصبة استطاعت التمويه في إخفاء هويَّتها، ليس بالنسبة للسودانيين، الذين استطاعوا التكهُّن بها منذ عشيَّة اليوم الأول، ولكن بالنسبة لدول الإقليم، وبخاصة مصر وليبيا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج والعراق، وإثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا وتشاد. كذلك شمل التمويه الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعَّمها الدكتور جون قرنق، وذلك على إثر اطلاقهم عبارة فضفاضة توحي بالرغبة في الحوار «**نحن عسكريين وهم عسكريون، نفهم بعضنا بعضاً**»... وعلى هُدى عبارات التخدير هذه دارت جولات تفاوُض في عدة عواصم، بدءً بـــأديس أبابا (أغسطس

١٩٨٩)، مروراً بنيروبي (ديسمبر ١٩٨٩)، وانتهاءً بأبوجا "١" (١٩٩٢)، وأبوجا "٢" (١٩٩٣) بغضّ النظر عن ضالة المردود!

لكن بعد حين حينما أسفر النظام عن ميوله الأيديولوجية، انفضّ عنه المذكورون أعلاه، لكن بالقدر نفسه أقبلت عليه بالدعم جماعة الإسلام السياسي، ممثلة في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، بالإيحاء أنّ ما سعت له الجماعة منذ سنوات حان قطافه في دولة الخلافة الراشدة في السودان، فهوت أفئدة عناصره نحو السودان تحت ذرائع الاستثمار، وآخرون منبوذون في أوطانهم وجدوا في دولة الخلافة ملاذاً تحت مسوغات "فقه الاستجارة". أما على مستوى الدول فقد تحرّكت إيران داعمة، لا سيَّما، بعد زيارة الرئيس هاشمي رفسنجاني في ديسمبر من العام ١٩٩٢ على رأس وفدٍ ضخم ضمّ أكثر من مائة شخص. وحينها بدأ تحالف معلن يتخلق من بين أنقاض علاقة قوامها الانتهازية السياسية وباعدت بينها المذهبيَّة الدينيّة. وبعد حين اتضح أن إيران لم تُطعم حليفها سوى بضع مساعدات عسكرية ومطبوعات "قُمّ" و"النجف" لترويج المذهب الشيعي، والذي بدأ فعلياً يسري لكأنما البلاد تنقصها مزيد من الدماء. وهكذا كان النظام يحاول كسر طوق العزلة الداخليّة، بالإضافة إلى العُزلتين الإقليميَّة والدوليَّة. بينما كانت قوى المعارضة تتعثر كما يتعثر الأعمى في المسير!

الواقع أن سفور توجُّهات النظام لأيديولوجية كانت مدعاة لتشديد العُزلتين الدوليّة والإقليميّة. وانفضّ عنه حتى الذين أحسنوا فيه الظن بخداعهم. وعلى رأس هؤلاء كانت مصر، ثمّ تبعتها أثيوبيا وإريتريا، والتحقت بهم كينيا وأوغندا، أما ليبيا فقد كانت كل يوم في حال وفق مزاج حاكمها الفرد معمّر القذافي. إلا أن السبب الأساسي في التحوُّلات الإقليميَّة ونشوء التحوُّلات الدولية، تمثل في موقف النظام من قضية احتلال العراق للكويت، وتداعيات حرب التحرير أو ما سُمِّي بحرب الخليج الثانية. وفي واقع الأمر كان انحيازه جانب العراق تماهياً مع موقف التنظيم الدولي للإخوان المسلمين طمعاً في وراثة القوميّة العربيَّة، بعد أن رأوا أفول نجمها في الأفق جرّاء الغزو المذكور. لكنها كانت نقطة البداية للنظام في السير في طريق الآلام والدموع، وهو الطريق الذي لم يُكلفه رهقاً وحده، ولكن دفع السودان والسودانيون ضريبته القاسية أضعافاً مضاعفة!

من جهة ثانية، لم تكن تلك التطوُّرات أو الولادة القيصريَّة إن جاز التعبير، لتعبُر مثلما يعبُر الماء الزلال جوف شاربه. فقد كانت ثمّة خلافات ونزاعات وتبايُنات تجري تحت السطح في أروقة النظام نفسه. ابتدرته "الثورة" بأكل بنيها العسكريين، عندما حلّ الترابي في العام ١٩٩٤ المجلس العسكري الحاكم صورياً، ودانت له السلطة المطلقة بعد أن أعادها إلى حياضه على إثر ظهور نوايا تلاميذه أو حواريه – سيَّان – بجذبها إلى حياضهم بعد الحادث الذي تعرَّض له في كندا العام ١٩٩٣ وكاد أن يودي بحياته. في هذا الإطار، قدَّم عثمان أحمد حسن (الرجل الذي كان يُفترضُ أن

يكون القائد الحقيقي للانقلاب) وزميله العقيد فيصل مدني مختار استقالتهما من المجلس، نتيجة موقفهم المتضاد مع موقف النظام من مسألة احتلال العراق للكويت المذكورة آنفاً! اتضح فيما بعد أن ذلك لم يكن السبب وحده، فقد ذكر الثاني موقفاً أخلاقياً ونعيد ذكره لأن قضيته لا تسقط بالتقادم حيث قال العقيد فيصل مدني: «**هناك الكثير وقد تراكمت.. ولكن أحد الأسباب إعدام مجدي تاجر العملة وبيوت الأشباح وكذلك مقتل عامل عن طريق الخطأ**»![17]

بيْدَ أن السؤال الذي يطرح نفسه ويؤكّد على أن أعضاء الانقلاب الكارثة كانوا جميعاً وقلوبهم أو ميولهم شتى فأين هم الآن بعد مُضي أكثر من عقدين من الجُرم المشهود؟ (**ذكرت مصادر صحافية أن اللواء إبراهيم نايل ايدام عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ، ومسؤول جهاز الأمن في بدايتها ووزير الشباب والرياضة الأسبق، وعضو المجلس الوطني "البرلمان" مُنع من الدخول للاحتفال بالذكرى الرابعة عشرة بالقصر الجمهوري وشوهد وهو يغادر القصر غاضبا**)[18] فعلاوة على الثلاثة المذكورين، مات اللواء الزبير محمد صالح غرقاً في حادث الطائرة المعروف في العام ١٩٩٨ بنهر السوباط بجنوب السودان، وتبعه إبراهيم شمس الدين الذي مات محترقاً أيضاً في حادث مماثل بمنطقة عداريل بجنوب السودان، وكذا بيو اكوان الذي مات في ظروف غامضة، واستدعي العقيد صلاح كرار بعد تعيينه سفيراً في البحرين وفُصل من الخدمة بعد مقال له في صحيفة محليّة انتقد فيه النظام وأقرّ بأشياء كانت حديث المعارضين منذ مجيء الانقلاب الذي كان هو نفسه جزءً ديكورياً فيه، ومنها قوله: «**إن ما عايشه الناس بعد ١٩٨٩ كان أقرب إلى نموذج الدولة الأمويّة والدولة العباسيّة منه إلى دولة المدينة الفاضلة**»[19]، وانضمّ العقيد محمد الأمين خليفة للمؤتمر الشعبي بعد ما سُمّي بـــ"المفاصلة" بين الجناحين، وانزوى في ركن النسيان العميد التيجاني ادم الطاهر، والعقيد إبراهيم نايل إيدام، والعميد مارتن ملوال، والعقيد سليمان محمد سليمان، دومنيك كاسيانو... بعضهم تقلب قليلاً في مناصب وظيفية امتداداً لدور الكومبارس،ـــ ثم استقروا جميعهم الآن في الظلّ يجترون ذكريات سحابة حُكم لم تظللهم طويلاً، ولم يبق منهم في السلطة سوى الفريق بكري حسن صالح، الرجل الذي لم يتخلّ عن ارتداء النظارة السوداء ومضغ "العلكة" Gum طيلة هذه السنوات، وذلك لمآرب يعرفها بعض العليمين، وفيهم زُمرة من أهل المشروع الحضاري أنفسهم ممّن لا يجرأون على السؤال.

هكذا أدار الزمن ظهره لمن كان يوماً ملء السمع والبصر، يخادعون أهل السُّودان وهُم المخدوعون. ثمّ بعد نحو عقد كاملٍ من الزمن ختمت الجماعة تناقُضاتها وخلافاتها ومؤامراتها، بأن أكلت الثورة "أبيها" عوضاً عن أكل "بنيها" وفق القول الشائع في دروس التاريخ! ومن المُفارقات أن تلك الميلودرامية سارت على عكس ما

---

١٧ حوار: صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢٠١٠/١/٧.
١٨ صحيفة البيان الإماراتية بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢.
١٩ صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١.

ذكره الرئيس الذي وُضِعَ على رأس الانقلابيين على حين غرَّة، كبديلٍ لمن كان رئيساً أو خُطط له أن يكون رئيس الانقلاب وقضى نحبه.

عموماً، ذلك أصبح من سواقط الأحداث، ولم يكن مقصدنا بصورة محورية، ولكننا أردنا فقط أن نعيد الأذهان إلى تناقُضٍ وَرَدَ على لسان المشير البشير في وقت مبكر، إذ قال: «**رداً على سؤال من المؤلف بعد نجاح الانقلاب في العام ١٩٨٩ حول ما هي الضمانات التي تجعلهم لا يكونون وجهاً آخر لنميري؟ قال: هذا التخوُّف موجود.. خطأ جعفر نميري أنه حلَّ المجلس وعين نفسه رئيساً. لكن نحن الـ ١٥ حَل مجلسنا سيكون بنهايتنا جميعاً.. يعني عندما نحِل المجلس نخرج كلنا "يعني نقوم سوا ونقع سوا".. لكن نميري في الأول حلَّ المجلس الذي أوصله للسلطة وكانوا من الأساس معه، ثمّ عيَّن نفسه رئيساً.. ونحن سوف نبعد من هذه**».[٢٠]

نختم رحلة نعلم أنها أرهقت كاهل أهل السودان واسعدت صانيعها، وإن لم تكتب فصولها النهائية بعد. ولذا سوف نجنح نحو اختصارها امتصاصاً لبعض المواجع. ففي حين ظلت كل تلك التطوُّرات جارية فوق السطح وتحته، حريٌّ بنا القول إنها أصابت السودان والسودانيين في مقتل، بل يمكن القول إنها قبل ذلك أدت إلى وضع العقيدة الإسلامية فوق صفيح ساخن. لم يلبس البعض أن قالوا بصورة واضحة لا لبس فيها لو أن ذلك هو الإسلام فهم منه براء. وفي هذا الصدد لن يجد الذي يبحثون عن برهان مقارب، ما هو أصدق مما قاله أحد المؤسسين للتنظيم. وهو أيضاً أحد الرواد الستة الذين أوكل لهم مجلس شورى التنظيم التخطيط للانقلاب وسابعهم دكتور حسن الترابي[٢١].

لكن استكمالاً للتوثيق، نقول إن مجلس شورى الجبهة القومية الإسلامية والمكوَّن من ٦٠ عضواً صوّت بالاجماع لصالح فكرة الانقلاب، عدا ثلاثة، هم السادة: حسن مكي، عثمان خالد مضوي، والطيب زين العابدين. وللدقة أكثر، يُذكر أن الأخير هو الوحيد الذي صَمَدَ وتمسَّك بوجهة نظره، ومن ثمَّ تواصل موقفه المبدئي الرافض لفكرة الانقلاب حتى الآن، بل صار من مناهضي النظام بكتابات متميِّزة في النقد الموضوعي البناء. الاثنان الأخيران، تباينات مواقفهما من فكرة رفض الانقلاب نفسه، أي انطوى رفضهما على الخشية من الفشل، بدعوى عدم الجاهزية واقترحا تأجيله، بما يعني لم يكُن الرفض لموقف مبدئي.. ولهذ عندما نجح الانقلاب، مضيا في ركابه، لكل رؤيته في القرب والبعد، وهم لا يلوون على شيء!

نعود لحديث من جَهَرَ بخجله من أفعال عُصبته بعد المفاصلة، ففي حوار صحافي معه قال السيد ياسين عمر الإمام: «**الحركة الإسلامية دخلت السلطة وخرجت مضعضعة وفيها فساد شديد، وفيها ظلم وأدَّت مفاهيم معاكسة للقيم التي تحملها للناس. وزارني بعض الأخوان بالمنزل وكان من ضمنهم حسن الترابي، وقلتُ لهم**

---

٢٠ محنة النخبة السودانية - المؤلف - مصدر سابق - ص ١٧٧.

٢١ تفصيل ذلك الحدث ورد في "سقوط الأقنعة" - مصدر سابق.

بأنني أخجل أن أحدِّث الناس عن الإسلام في المسجد الذي يجاورني بسبب الظلم والفساد الذي أراه، وقلتُ لهم بأنني لا أستطيع أن أقول لأحفادي انضموا للإخوان المسلمين، لأنهم يرون الظلم الواقع على أهلهم، فلذلك الواحد بيخجل يدعو زول للإسلام في السودان. أنا غايتو بخجل، والسودان شلت عليه الفاتحة»[٢٢].

كان لابد أن يكون ذلك هو مآل الثورة الزائفة جرَّاء حصاد بائس، لا أرضاً قطع ولا ضهراً أبقى. تجربة حينما تدور دورة التاريخ دورتها، وتفتح الأقدار دولاب أسرارها، سيكتشف السودانيون ما هو أكثر من الدم الذي أريق، وأبأس من الأخلاق التي انحطت، وأسوأ من الفساد المالي الذي استشرى. أما غير السودانيين، فسيقفون على تجربة أرجعت عقارب التاريخ للوراء، واستنسخت فساد الدولة العباسية ومؤامرات الدولة الأموية وانحطاط دولة الأندلس، وحينها سيكون أكثر من أبي عبدالله الصغير، يبكون ملكاً مضاعاً كالنساء لم يفوه حقه كالرجال!!

كنا قد تساءلنا في أن الأنظمة الشمولية عَمَدَت إلى استغلال بعض الصفات الإيجابيَّة في الشخصيَّة السودانيَّة، ووجّهتها توجيهاً سالباً لتغذية مشاريعها الاستلابيَّة التدميريَّة. ويبدو ذلك جلياً إلى حدٍ ما في تناقُض أقوالها وتنافر أفعالها. كمثال لقولنا هذا أنظر التعبئة المستمرَّة ضد عدو متوهَّم، فهي إن لم تجده تقوم باختراعه فوراً بغرض الإلهاء وصرف النظر عن القضايا الأساسية. وتأمّل ولهها بنظرية المؤامرة، فهي من فرط إدمان تآمُرها على الآخر تتخيّل من يتربَّص بها دوماً. لهذا وذاك فهي تحرص على ألا تجعل المواطن يهنأ بحياة هادئة، لأن ذلك إن حدث فمن شأنه أن يجعله يفكر، وإن شرع في ذلك فسيكون ذلك مدعاة لأسئلة لن تكون في صالح بقائها.. من أجل كل هذا عملت الأنظمة الشموليَّة الثلاث على استثارة مشاعر الحقد والحسد والكراهيَّة، بدلاً عن إحياء قيم الحب والخير والجمال. ولعلَّ الأنكى وأمرّ أن هذه المشاعر السالبة كثير ما تمَّ توظيفها للتفريق بين شعوب الأمة السودانيَّة نفسها، وليس ضد آخرين من وراء الحدود.

هذا ما تؤكده الحروب الأهليَّة المتصلة وتأجيجها بين الفينة والأخرى. فالمعروف أن القوات المسلحة منذ أن تمَّ تأسيسها تحت مُسمَّى "قوة دفاع السودان" في العام ١٩٢٥ لم تدخُل في حربٍ مع أي دولة من دول الجوار، أو حتى دولة بينها وبين السودان بحور أو محيطات. وبدلاً عن ذلك، كانت أداة وقاسم مشترك في الحروب الأهلية التي قتّلت أبناء السودان، وبدَّدت موارده طوال نصف قرن. هذا ما حدث في الجنوب الذي انفصل جرَّاء تراكُم القهر السياسي والظلم الاجتماعي. وكذا هو الحال في دارفور بواقع مماثل في التهميش، أدَّى لحرب أهلية وضعت الإقليم على شفا حفرة من الانفصال. وهذه إن أضحت غاية فلن تكون مثار دهشة لأحد، لأن مقدِّماتها اتَّضحت لعيان، لاسيَّما، الصيت الكبير الذي وجدته في الأروقة الدولية خلال فترة زمنية قصيرة (اندلعت حرب دارفور أواخر العام ٢٠٠٢) رغم أن الخسائر البشرية

٢٢ صحيفة أنوار السودانية ٢٠٠٧/٨/١٢.

المذهلة ظلت قاسما مشتركاً بينها وبين حرب الجنوب، إلا أن الأخيرة على العكس تماماً فقد قبعت في أضابير المجتمع الدولي والعالم لنحو نصف قرن من الزمان قبل أن يجد لها حلاً. ومما يزيد الدهشة حالياً أن النظام الذي يتوهّم امتلاك الحقيقة يعيد الكرّة بذات السيناريوهات الفقيرة في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق.

على أن المفارقة التي تدعو للأسى، وينبغي الوقوف أمامها طويلاً على المستوى الداخلي، أنه بقدر ما جذبت خسائر حرب دارفور البشرية أنظار العالم، لم يكن الاهتمام أو شئت فقل التعاطف الداخلي بقدر سواء. إذ أن الحرب رغم مأساويتها لم تشكل هاجساً مؤرّقاً في أجندة أهل السودان المبعثرين في أصقاع ولاياته المختلفة. بل إن الاهتمام القليل الذي حظيت به من نُخب المركز، لم يعُد إلا أن يكون اهتماماً سياسياً فقط وليس برباط المواطنة أو حتى بالمنطلقات الإنسانية المعروفة. ولعلّ السودانيون الذين يعيشون في الخارج بصفة عامة ودول الغرب بصورة خاصة، التمسوا هذه التناقُضات أكثر من غيرهم. تمثّل ذلك في مشاهدات انسانية جسدها "زغب الحواصل" في المدارس الابتدائية وبعض منظمات المجتمع المدني. حيث أصبح من المألوف الوقوف على بعض انشطتهم الخيرية وهي تخصص لمنكوبي الحرب من النازحين واللاجئين في حرب دارفور.

كمثال للوقوف على هذه الظاهرة كنت قد كتبت عن سيّدة طاعنة في السن جمعتني بها الصُدف في عمل تطوعي في كنيسة بالمدينة التي نعيش فيها، كنا نعبئ فيه طعام في أكياس بلاستيكية صغيرة لإرساله لمعسكرات الذُل والهوان في دارفور، وأثناء تجاذُبنا الحديث سألتها إن كانت تعرف أين يقع هذا الإقليم المنكوب؟ فأجابت بالنفي، فقلتُ لها أنا من هذا البلد المُرهق أهله. فارتسمت على وجهها علامات دهشة بالغة كأنها اكتشفت قادماً من كوكب اخر، ثمّ لفتت انتباه الاخرين بفرح طفولي، وقالت لهم إن السيّد الذي يقف بقربها من دارفور، فهجمت عليّ عبارات الترحيب ممزوجة بتلك الابتسامة المطبوعة في الثقافة السلوكية الأمريكية، ولم أعرف حينها ما إذا كان عليّ أن أحزن أو أفرح.. أضحك أم ابكي.. ولكن دون شك لعنتُ في سري وجهري الذي كان سبباً في هذه المأساة[٢٣]!

كنا يعلم أن تلك اللامبالاة المقيتة، هي ذات ما صحب حرب الجنوب لسنين عددا، لكنها ما لبثت أن تغيّرت دراماتيكياً على المستوى الشعبي أو القاعدي -إن شئت- عندما غيّر النظام الإسلاموي طبيعة الحرب نفسها.. أي من حربٍ كانت تحفُها مطالب سياسيّة ومظالم اجتماعيّة معروفة، إلى حربٍ جهاديّة بين مسلمين وصليبيين، بحسب مصطلحات العصبة في جاهليتها الأولى. وتبعاً لذاك التغيير والتبديل، انتشرت ثقافة الموت، وشاعت الشحناء والبغضاء والكراهيّة بين ابناء الوطن الواحد. وكان من الطبيعي في حربٍ ضروس أن تتكاثر سُرادق العزاء في كل أحياء السودان (قال أمين

---

٢٣ مقال بعنوان "في الكنيسة جلسنا" - صحيفة الأحداث ٢٠٠٧/١٠/٢٤.

حسن عُمر إن شهداء الانقاذ بلغوا عشرين ألفاً من طلاب الجامعات وحدهم. وقبله قالها أيضاً عبدالباسط سبدرات تفاخُراً فيما ذكرنا. وتأمّل في قول متنطّع آخر باهى الأمم بثقافة الموت، لكأنما اخترعت عُصبته إكسير الحياة: «**كشفت قوات الدفاع الشعبي عن مشاركة ٥٠٠ ألف مجاهد في العمليات بالجبهات القتالية في الماضي، استشهد من بينهم ١٥ الف شهيد وجُرح منهم ٥٠ ألفا، فضلا عن مشاركة ٣ ملايين في المجالات المختلفة كافة**»[٢٤].

هذا وذاك كانا سبباً في لفت انتباه العاقلين أو المستغفلين بأن الحرب التي يدور رحاها في حاضرة الوطن، ويفصل بينهم وبينها مئات الأميال، دخلت بيوتهم من حيث لم يحتسبو . وفي إطار التعبئة السالبة التي ذكرناها، كانت قوات الدفاع الشعبي[٢٥] الأداة التي نفذت ثقافة الموت تلك، مدعومة بأساطير كان الغرض الظاهري منها الترغيب في الموت والتزهيد في الحياة، على عكس ما ينبغي الاحتفاء بها وفق توجيه الخالق عزّ وجلّ نفسه في العديد من سُور القران الكريم وسماحة دينه القويم **{وابتَغ فيما آتاك الله الدّار الآخرة، ولا تنسَ نصيبك من الدُّنيا}** (القصص ٧٧). كما روى ابن عساكر عن أنس: «**ليس بخيركم من ترك دنياه لآخرته ولا آخرته لدنياه، حتى يصيب منهما جميعا**» (ذكره الزمخشري في الكشّاف أثناء تفسيره لسورة الانشراح ٤/٧٦١).. المفارقة من ثقافة الموت تلك استوجبت على النقيض طقساً فرائحياً، كـ"عُرس الشهيد"، وما لازمه من ابتهاج يُبشر بالجنّة ويعدُ الاقتران بالحُور العين.

الغريب في الأمر إنها ذات الظاهرة التي سَخَر منها الدكتور حسن الترابي بعد المُفاصلة، ونُسبت له صناعتها... اجتهد الأستاذ المحبوب عبدالسلام لنفي ما شاع عن انطباعات الترابي حول تلك الظاهرة، وتوسّل في ذلك تسلسُلاً لنشوءها، وختم بقوله: «**ولم تشهد تلك المُناسبات عقد قران على الحُور العين سوى أحاديث لقادة الحركة يتمنون للشهيد أن يكون في دار أبرك من داره مع الشهداء والصديقين والحُور العين، والتي مثلت مادة لذلك التأويل البعيد في تلك الأجواء المحتدمة بين الإنقاذ والمعارضة**»[٢٦]. الواقع أن تلك الأحاديث لم تكن تمنيات أو أنها أُوّلت كما ذكر الأستاذ المحبوب، ذلك لأن تلك الطقوس لم تجر من وراء حجاب، فهي كانت ضمن المواد التي اجتهدت وسائل إعلام النظام في نقلها، خصوصاً برنامج "ساحات الفداء"، إذ شاهد الكثيرون مراسيم الاحتفاء، على نغمات الدفوف والأهازيج المُوسقة بذات النسق الذي درج السودانيون عليه في المناسبات الطبيعية. فإن لم يكن ذاك حديث الحُور، فكيف يكون إذن؟!

لسنا في حاجة لتوثيق يرقد باطمئنان في بطون أرشيف القناة الفضائية الحكومية. لكن ما يهمنا كم طفرت عيون المشاهدين بالدمع الحري وهم يرون أمّ ثكلى

---

٢٤ اللواء عبدالله عثمان يوسف، القائد العام لقوات الدفاع الشعبي - الرأي العام ٢٠٠٩/٧/٢٦.
٢٥ قوات مساندة للجيش الرسمي، أُعدّت على أسس أيديولوجية.
٢٦ ورد ذلك في كتابه الموسوم: "الحركة الإسلامية السودانية.. دائرة الضوء – خيوط الظلام" ص ٢٦١.

انتهرها أحد المزايدين، وأجبرها قسراً على كفكفت دموعها وإطلاق الزغاريد المبحوحة. بل شاهدوا دكتور الترابي نفسه على الهواء في خضمّ هذا التهريج الذي ليس له سند ديني.. فالرسول الكريم لم يفعل ذات البدعة عندما مات وحيده وهو القائل: «**إن العين لتدمع، والقلب ليحزن، وإنا على فراقك يا إبراهيم لمحزنون**»، ولهذا لم يكن غريباً أن يرى ويسمع الناس عشرات من القصص التراجيكوميدية التي انقلب فيها السحر على الساحر.

ثمّة حالات ترك فيها الشهداء رفقة الحُور العين وعادوا أحياءً إلى ديارهم بحثاً عن حُور الإنس، بعد أن شاع أنهم من الأموات. فضلاً عن من عاد مُكذباً هرطقات البرنامج المذكور "في ساحات الفداء" وداحضاً قصص المبالغات التمثيليَّة وما صاحبها من أساطير المطر الذي كان ينهمر بغتة في غير أوانه ليروي ظمأ ملائكة الأرض، والقرود الانتحاريَّة التي تفتدي المعنيين بتفجير الألغام، والجثث التي تضوع مسكاً، ويفتر فمها عن ابتسامة غامضة تضارع ما رسم ليوناردو دافنشي على ثغر الموناليزا "الجيوكاندا"!

مع ذلك، ليس على الأستاذ المحبوب جناحٌ ولا تثريب إن اجتهد في تبرئة الدكتور الترابي، ذلك فيما راج عنه أو ما نُسب إليه من مقولة ثقيلة على اللسان وغليظة في الوجدان بعد المفاصلة: «**إنهم ماتوا فطايس**»، والفطيسة عند العامة هي "الميِّتة أم رماداً شح"، ومن ضمن معانيها الكثيرة في اللغة الفُصحى "خطم الخنزير" ويمكن القول أن اكثرنا ألماً في سمعها هُم أهالي الضحايا أنفسهم الذين ماتوا "سمبلة" بحسب مصطلحات "عربي جوبا"، أي ماتوا دونما هدف يُذكر. صحيح إن التعبير بمعناه المجرَّد (فطايس) لم نجد له سنداً مباشراً جرى على لسان الترابي. لكن الساكت عنها كقائلها تماماً، فالمصطلح سارت به الركبان، ومضغته الألسُن كثيراً على مدى ما يقارب العقد من الزمن بعد المفاصلة، مع ذلك لم يبادر أو يكلف دكتور الترابي نفسه بنفيه، وهو من تحدث مئات المرَّات في منابر سياسية وإعلامية مختلفة. مع ذلك فإن تلك برمتها تبدو جزئيَّة صغيرة إزاء ما نطق به دكتور الترابي كُفراً بمشروع الحرب الجهادية بعد المفاصلة، حيث قال: «**إن الجهاد الذي كان يعنيه هو الجهاد من أجل الشورى، ولإقامة النظام الذي لا يريده الغرب، وأن الجهاد ليس لقتل الآخر ولكن لنشر المبادئ**»[٢٧]... وعموماً مهما يكُن من تفسير فتلك أيام تجمَّدت فيها الدموع في المآقي عنوةً، وانطلقت فيها زغاريد الفرح المشروخ اقتداراً!

سواءٌ جاء نسخ الفكرة على لسان الترابي أو تثبيتها على لسان غيره، فالذي لا يمكن نكرانه أن المفاصلة التي تمَّت بين الإسلامويين قد كشفت خطلُ كثير ممَّا كان يجري باسم الله تارة، ونيابة عنه تارة أخرى. وليس هناك أدلُّ من أن الذي كان مقدساً بالأمس أصبح مدنساً اليوم. فمن كان يتوقع أن يسمع حديثاً مثل الذي قاله المشير عُمَر

---

٢٧ جاء ذلك في ندوة بجامعة الخرطوم يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١ نشرت صحيفة الشرق الأوسط خبراً عنها بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢.

البشير في لقاء جماهيري كما تصفه وسائل إعلام السلطة الجوبلزية (نسبة إلى جوبلز وزير دعاية هتلر) كان ذلك بمناسبة افتتاح مشروع لصناعة السكر في منطقة أبو جابرة (١٨٠ كليومتراً شمال غربي الخرطوم) قال بغضبٍ شديد هو سِمَته على الدوام: «**إن الترابي ظلَّ عمره كله يغش ويخدع الناس ويدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، لكنه لا يريد الشريعة، لأنه أحلَّ الخمر وفتح البارات في الخرطوم، بعدما أغلقها الرئيس السابق جعفر النميري العام ١٩٨٣**»، وأضاف البشير مصطنعاً الانفعال لدين الله بزيادة وتائر الغضب حتى يتسق مع الموقف: «**الترابي كان شيخنا وزعيمنا، لكنه خدعنا فتخلينا عنه. إنه رجل منافق وكذاب ضد الدين ويسعى إلى الفتنة ويحرض المسلمين على قتل بعضهم في دارفور**»[٢٨]... من يصدِّق أن حديثاً ليس مُوجَّهاً ضد علماني كما درجت ألسنة بعض الإسلامويين على ترديده، ولكنه ضد من كان عرَّاباً للمشروع بأكمله. ولكن قل لنا يا صاح: هل يمكن بعدئذٍ لغرير أو طرير، مهما كانت درجة برءته أو سذاجته، أن يرهف السمع لمشروع "حضاري" ظهر بواره على ألسنة صانعيه؟!

لكن ذلك يبدو أنه "لم يُقنع الديك"، كما تقول الطرفة السودانيَّة الشعبيَّة الرائجة. فتأمَّل – يا هداك الله – ما قاله المشير عُمَر البشير بعد أكثر من عقد من المفاصلة وأكثر من عقدين على وجوده في السُلطة، وكان حديثه تعليقاً على حادثة جلد فتاة بصورة مهينة، أثارت غضب دوائر كثيرة داخل وخارج السودان، وفتحت على النظام أبواب جهنم من المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان. قال: «**الذين قالوا إنهم خجلوا من جلد الفتاة وفق حد من حدود الله عليهم أن يغتسلوا ويصلوا ركعتين ويعودوا للإسلام، الشريعة تأمُرُ بالجلد والقطع والقتل ولن نجامل في حدود الله والشريعة الإسلامية. إذا انفصل الجنوب فإن الشمال سيُغيِّر الدستور ولن يكون هناك مجال للحديث عن تنوع الثقافات**»... وزاد بما سُمِّي أو سمَّاه هو بـــ"حديث الدغمسة"، حيث قال: «**إذا حدث انفصال للجنوب – لا قدَّر الله – فإن الدستور سيُعدَّل في كل شيء كن يخص الجنوب، وسنبعد منه العبارات "المدغمسة" وتصبح الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، والإسلام هو الدين الرسمي للدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، ولا مجال للحديث عن دولة متعدِّدة الأديان والأعراق والثقافات**»[٢٩]... فتأمَّل يا رعاك الله! أما وقد انفصل الجنوب ،فحديث الرئيس المشير أصبح واضحاً وكثيراً ما ردَّد أن الدستور القادم سيؤكد أن "الشريعة الإسلامية" هي المصدر الأساسي والوحيد للتشريع، لأنه بحسب زعمه أن عدد المسلمين نحو ٩٨% من سكانه، والذين أصبحوا تبعاً لذلك لا يتمتعون بالتعدُّد الديني والإثني والثقافي!

خطورة مثل هذا الحديث غير الواقعي، بل غير المسئول، اتضح في ردود أفعال تضع السودان وعُصبته تحت أضواء كاشفة. فبمجرَّد اندلاع الحرب في جنوب كردفان تحرَّكت الولايات المتحدة الأمريكية، الضامن الرئيسي لاتفاقية السلام، والبلد

---

٢٨ صحيفة الحياة اللندنية ٢٠٠٤/٤/٤.

٢٩ ولاية لقضارف - رويترز ٢٠١٠/١٢/١٩.

الذي لا تعصي العُصبة لها أمرا برغم الادّعاءات التي لم تقتل ذبابة. تحرّك السادة دينيس ماكدونو نائب مستشار الرئيس أوباما للأمن القومي، والمبعوث الرئاسي برنستون ليمان، إلى جانب القائمة بالأعمال في السفارة الأمريكية في الخرطوم ميري بيتس، وقاموا بجولات ماكوكية بين الخرطوم وجوبا والتقوا عدداً من مسئولي الحكومتين.. في الخرطوم عدا المشير البشير نظراً لاعتبارات الحظر المعروفة، وكذا في حكومة الجنوب وعلى رأسها الرئيس الفريق سلفا كير، بين يومي ١٨ و٢٠/١١/٢٠١١ وبحسب مصادر عليمة وغير رسمية كان الوفد يحمل مقترحاً مثيراً للجدل، واستند على التصريحات سالفة الذكر، ويقضي بتقسيم جنوب كردفان لجزئين على أساس عرقي، شمال مسلم يبقى في دولة الشمال، وجنوب زنجي مسيحي ينضم لدولة جنوب السودان، كحل للحرب الدائرة الآن في الولاية. وهنا اكتشفت العُصبة أي منقلب ينقلبون، فلم تجد وسيلة للاعتراف بخطل أحاديث رئيسها، سوى رفض المقترح الأمريكي دون الحديث عن فحواه!

بيد أن حديث الرئيس المشير هذا، حديثٌ أشبه بصلاة الجنازة على بلد حباه الله بتعدّد إثني ودِيني وثقافي فريد. كان الأمل أن يُستثمر هذا التنوُّع لصالح وحدة طوعيّة تسهم بقدر كبير في تقدمه وازدهاره قد تنقله إلى مصاف الدول المتقدمة. وهذا بالضبط ما حدث في الدول التي خلقت بيئة ملائمة هوت إليها أفئدة الناس من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم في التنوع المذكور. وتبعاً لذلك أصبحت صاحبة مشروع حضاري حقيقة لا مجازاً. في حين أن أصحاب الوهم الحضاري حصدت بلادهم الحصرم الذي زرعوه. فالعُصبة التي تحكمت في مصائر العباد فصلت جزءً عزيزاً من الوطن، الأمر الذي يُعدُّ نتيجة طبيعية لما يمكن تسميته بـــ"الغيبوبة الوطنية" – إن جاز التعبير- لأنها لم تأت بغتة، فتلك حالة بدأت نُذُرها منذ أن شرعت العُصبة في تحويل طبيعة الحرب نفسها كما ذكرنا. واستمرّت بدعاوى الجهاد حيناً، ثم بتآمر دول الاستكبار العالمي والاستهداف الخارجي أحياناً أُخر. وعندما وصلت القافلة إلى مرافئ الاستفتاء، جاء كاسحاً لصالح الانفصال (٩٨,٨٣%) ومثلما تسوء القطة حينما تحاصرها نوازل شر مستطير، طلع المشير عُمر حسن البشير على الناس مرّة أخرى في إحدى لقاءاته الجماهيرية"الراقصة" بشرق النيل ليقول للصابرين والكاظمين الغيظ والثورة: «**إن الجنوب كان يشكل عبئا على الشمال منذ استقلال السودان**»[٣٠] وهي عبارة لا يجرؤ على نطقها في عصرنا الحديث هذا غير رائده في الديكتاتورية، الفوهرر أدلوف هتلر!

---

٣٠ صحيفة الشرق الأوسط ٢٠١١/١/١٥

المَشْهَدُ الثالث

إستراتيجيّة البَقَاء الطّارِدَة

كثيرون تساءلوا عن الكيفية التي ظلّ بها نظامٌ يحمل كلّ هذا السوء في السُلطة لأكثر من عقدين من الزمن. سؤالٌ مثل هذا اجتهد فيه أحد لم يكُن من أهل مكة، وقد حاول الاقتراب من حظيرته، مفاوضاً لحلحلة مشاكله لعله يستوي على الجُودي وينضم لمنظومة لمجتمع الدولي. لقد خرج بحصيلة نظرة ثاقبة تمثل رؤية متكاملة، فقد قال اندرو ناتسيوس الذي كان مبعوثاً رئاسياً للرئيس الأمريكي جورج بوش وعيّنه في اكتوبر ٢٠٠٦ في مقالٍ منشور إنه أدرى بشعاب مكة من أهلها، ذلك حيث عبّر وأوجز وصدق فقال: «**ولكنهم – أي السلطة الحاكمة في الخرطوم – خلال ذلك ارتكبوا جرائم كثيرة وسرقوا أموال النفط وفقدوا ولاء طوائف عديدة، فتقلص تأييدهم بشكل حاد حتى في مناطق نفوذهم التقليدية في المثلث العربي.. ورغم حاسة البقاء بينهم فإن زعماء المؤتمر الوطني يفتقرون إلى النظر الإستراتيجي فهم منظمون بشكل قوي حين يأتي أوان التكتيك الدفاعي قصير المدى، وما عدا اتفاقية السلام الشامل فإنهم لم يطوروا إستراتيجيات بعيدة المدى للتعامُل مع مشاكل السودان الكُبرى. فهم يحذقون ردود الأفعال وكسب الوقت بإطالة أمد التفاوض وأسلوب "فرّق تسُد" ولكنهم لم يبحثوا عن مخرج من المأزق الذي أدخلوا أنفسهم فيه. وهم على استعداد لقتل أي شخص، وإحداث ما لا يُحصى من الخسائر في صفوف المدنيين، وانتهاك كل مبادئ حقوق الإنسان لكي يظلوا في السلطة دون أي اعتبار للضغط الدولي لأنهم يخشون "محقين"، من الانتقام المحلي والملاحقة الدولية عن محاكمات جرائم الحرب**»[٣١]... انتهى الاقتباس ولم تنتهي المحنة!

أما نحن، فلسنا بصدد رصد كل جرائم النظام التي وردت على لسان أساطينه، لكن الحديث عنه يُجبرنا على الوقوف قليلاً في أسوأ ما اجتهدت العُصبة ذوي البأس في تدشينه، تلك هي إحياء ظاهرة ظنها السودانيون أنها اندثرت، ألا وهي ظاهرة العصبيّة القبليّة، والتي أشرنا لها عرضاً في فصلٍ سابق. واقع الأمر ظلت هذه المسألة في العقل الباطني لسدنة التنظيم الإسلاموي منذ وقتٍ مبكر. يقول أحد أساتذة الجامعات من ابناء دارفور (دكتور التيجاني عبدالقادر) الذي فارق دهاليز التنظيم بعد أن قضى في رحابه عمراً: «**ان نظام الإنقاذ عندما عمل على توزيع المناصب الوزارية تخلى**

---

٣١ بعنوان "أبعد من دارفور" بمجلة فورين بوليسي الشئون الخارجية وترجمه للعربية محمد المكي إبراهيم في موقع سودانايل بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤.

عن الشعارات المرفوعة، مثل "المشروع الحضاري" وإعادة صياغة المجتمع، وأسلمة الحياة وتحقيق العدالة والمساواة، وتمّت التضحية بهذه الشعارات لصالح التمكين، لكنه تمكيناً جهوياً لثلاث فئات من الإقليم الشمالي، هم: الشايقية والجعليون والدناقلة»[٣٢]، لكن واقع الأمر أن تلك المسألة – أي مسألة القبليَّة – التي أجَّجت نيرانها العُصبة، استندت بشكل خفي على ما سُمِّي بـــ"الكتاب الأسود" وهو كتابٌ مجهول المؤلف، اعتمد على إحصاءات للنحب السياسية التي تولت مسئوليات سياديَّة في الحكومات المختلفة من الإثنيات المختلفة، وذلك بغرض الوصول لما اعتبره ظلماً حاق بابناء ولاية دارفور بما لا يتناسب مع حجم سكان الولاية. إلى ذلك، أعلن الدكتور خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة، إنه من الذين أعدوا ذلك الكتاب. وجاء الاعتراف في أول حوار أجري معه في لندن بعد أحداث دارفور في العام ٢٠٠٣ وذلك بصحيفة "الحياة" اللندنية حيث قال: «**منذ الاستقلال حكم السودان ١٢ رئيساً، جميعهم من الإقليم الشمالي، ولم يرأس السودان أي شخص من دارفور أو الشرق أو الجنوب. قررنا التأكد من ادِّعائنا بسيطرة مجموعة صغيرة على البلاد فأجرينا إحصاءً نشرناه في الكتاب الأسود**»[٣٣].

بيْدَ أن إحياء العنصريَّة بدأ يسري صراحة على ألسنة قادة الإنقاذ السابقين والحاليين، وعلى رأسهم كبيرهم الذي ولغ لسانه من بركها الآسنة. ففي بادرة وجدت استهجاناً واسعاً تساءل المشير عُمَر البشير بصورة استنكارية عن قبيلة السيد فاروق أبوعيسى، وهو رجل وطني غنيٌ عن التعريف، وذلك أثناء إحدى خُطبه الحماسية بمدينة نيالا ٢٠١٠/١٢/٢٩ في إطار حملته الانتخابية، إذ قال: «**حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي وراءهم قبائل، أسألوا فاروق أبوعيسى حزبه شنو؟ وراءه حزب.. وراءه قبيلة.. وراءه نقابة.. وراءه قوة سياسيَّة.. وراءه قوة اجتماعيَّة.. هو عنده صوت واحد ضد الشريعة**». ويبدو أن الرئيس الذي فقد ظله، مهجوسٌ بأشياء لا يراها الأسوياء في السودان، أو أنه مشحون بمفاهيم خاطئة، مثل الكثيرين من عُصبته، ولهذا لا غُرُوَّ أن نقل عنه أندرو ناتسيوس قولاً خطيراً: «**قال لي الرئيس البشير على إنفراد ربما أكون آخر رئيس عربي يحكم السودان**»[٣٤]! وعلامة التعجُّب من عندنا يا أعزائي القراء، كأبسط ما يكون التعبير عن محنة!!

ولأننا نعيش في بلد فقد طعم الدهشة في ظلِّ العُصبة ذوي البأس. كان موقع ويكيليكس قد نشر تقريراً طويلاً وخطيراً كتبه البرتو فرنانديز القائم بأعمال السفارة الأمريكية في الخرطوم، والذي استمدَّ معلوماته من أحد جهابذة الظِلِّ الذين يعيشون في

---

٣٢ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة - أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية - الخرطوم د.ن ٢٠٠٦ - ص ٤٦ - استناداً على دراسة دارفور: حالة السودان في السياسي والاستقرار "والتهميش" - عبده مختار موسى - الأهرام المصرية ٢٠١٠/١٠/١.

٣٣ عن الرأي العام ٢٠٠٨/٤/٧.

٣٤ أبعد من دارفور Beyond Darfur مقال بقلم أندرو ناتسيوس المبعوث الرئاسي الذي تم تعيينه في اكتوبر ٢٠٠٦ عن مجلة الشئون الخارجية Foreign Affairs ونشر في موقع سودانيل Sudanile بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤ - ترجمة محمد المكي إبراهيم - مصدر سابق.

منطقة رماديَّة، تارة مع النظام وأخرى خارجه. ونسبة لهذه الضبابيَّة كان السيد فرناندیز قد ألحق بتقريره هذا السيرة الذاتية للمذكور[٣٥]... لكن لا هذا ولا ذاك، فالذي يهمنا في هذا المقام، هذه الفقرة في تقريره المثير للجدل: «**إن النظام قام بالتركيز على تطوير الشمال من خلال ضخ موارد من خارج الميزانيَّة ومن تحت الطاولة لوحدة إدارة السدود. وذكر أن الحلقة الداخلية للنظام تستخدم هذه المؤسسة أبناء مناطقهم الأصليَّة التي تقطنها قبائل الجعليين والشايقيَّة والدناقلة الذين ظلوا يحكمون السودان منذ الاستقلال**»[٣٦]، ذلك بالطبع يماثل ما شاع في الورقة التي كتبها الدكتور عبدالرحيم حمدي وتحدَّث فيها عن تركيز التنمية في مناطق معينة تتوافق ومشروع الحركة الإسلامية مستقبلاً، وهي ما عُرف بـ"مثلث حمدي"!

لم يصمُت السيِّد كرامة إزاء الاتهامات الخطيرة التي وردت في التقرير. إذ عقد مؤتمر صحافي مصغَّر نفى فيه ما نفى، وثبَّت فيه ما ثبَت. وكان واضحاً أنه يريد تبرئة نفسه من ورطة دخلها وهو آمن، دار البرتو فرناندیز، ولم يخطر بباله أن ما قاله يمكن أن يتسرَّب ذات يوم من مسامات الحوائط الصلبة. وأيضاً ما يهمُّنا من رُدوده الكثيرة هذه الفقرة التي زادت المرجل غلياناً، إذ قال: «**أذكر أنه قبل عامين من الآن، عقدت ندوة بمركز دراسات المستقبل. وكان لقاءً خاصاً برئاسة فاروق أحمد آدم، وبحضور لفيف من قيادات دارفور، لمناقشة كيفية الخروج من أزمة دارفور، وذلك بتحديد رأي من ابناء دارفور يُنقلُ للسيد نائب الرئيس على عثمان، وكنت الوحيد مع أمين محمود من غير أعضاء المؤتمر الوطني، في هذا اللقاء قدمت حديثا في هذا الاجتماع عن علاقة الانقاذ بالتوجهات القبلية والعنصرية في السودان ودارفور بشكل خاص، وكان الحديث مفاجئاً للحضور ومستنكراً من الأغلبية، اذ كان فيه تفصيل لوقائع وأحداث وتعليقات من مسؤولين ودستوريين وقياديين تنم عن جهويَّة انعكست فى السياسة العامة. وقال إن بعضها شَهدتُها وأخرى سمعتها والبعض وثقت إليّ. وأشرت إلى خطورة هذا السلوك خاصة من حزب يرفع راية الإسلام والقومية للأمة وأنه لايليق في مجتمع متعدد الأعراق والديانات أن يتحدث الناس عما هم مختلفون فيه وليس عما هُم مجمعون عليه. وقال لقد طلب منى منظمو الندوة فى نهاية الجلسة كتابة هذه الآراء وقد فعلت ذلك فعلاً**»[٣٧].

كانت ظاهرة العصبيَّة القبليَّة التي أجَّج نيرانها النظام قد بدا يعلو صوتها في وقتٍ مبكر، وذلك على إثر ارهاصات بتقوية شوكة قبيلة بعينها في الاستئثار بالوظائف في وزارة معينة، وظهر ذلك جلياً في المعلومات الخاصة باستمارة التوظيف. ذلك ما

---

٣٥ وصف تقرير ويكيليكس فى تعريفه للدكتور موسى كرامة بأنه العضو المنتدب لشركة دانجديد للصمغ العربى والمدير الأسبق للشركة السودانية للصمغ العربى، حاصل على درجة البكلوريوس من جامعة الخرطوم ودرجتي الماجستير والدكتوراة من جامعة طوكيو باليابان، خبير فنى لتقاسم الثروة بالاتحاد الافريقى. من مواليد نيالا، متزوج من الولاية الشمالية، شارك فى الحكومة لفترة ٣٠ عاما تقريبا إلى أن انشأ منظمة غير حكومية أطلق عليها اسم "مركز الدراسات السكانية". كل هذا الوصف لم ينكره الدكتور موسى كرامة واقر به تماما.

٣٦ نشر التقرير كاملاً في موقع الراكوبة بتاريخ ٢٠١١/٩/٨ - http://alrakoba.net .

٣٧ صحيفة الصحافة السودانية ٢٠١١/٩/١٢.

دعا الأستاذ الراحل محمد الحسن أحمد أن يطرح السؤال التالي على الدكتور عوض أحمد الجاز: «**أشار أحد مسؤولي الحركة الشعبية عبر الصحف إلى أن هناك ٣٥٠ موظفاً في حقول النفط وليس بينهم جنوبي واحد، هل يمكنكم إعطاؤنا إضاءة حول هذه أيضاً؟**».. فأجاب: «نحن من جانبنا إذا أردنا أن نثير كلاماً في الصحف، فيُقال أن هذا المسئول قال كذا وذلك المسئول قال كذا، فإننا بذلك نثير فتناً أكثر مما نُعطي حقائق، ولذلك أقول إن هذه القضايا لا يمكن إخفاؤها فهي بيِّنة، ولهذا إن من يريد البحث عن الحقيقة، فإن الطريق إليها ليس عبر التصريحات، فمن الممكن أن ينكر أي مسئول في الحركة بعض ما أوردته من مسائل، وأن يشكّك في صحتها، وحينئذ سأطالبه بأن يحضر أحد الفنيين، وإذا أراد أن يطلع على الأوراق والوثائق فإنني سأعطيها له.

واستطرد قائلاً: «**كذلك فإنه اذا ذكر انه ليس هنالك موظفون جنوبيون يعملون في مواقع البترول، فسأقول له أن بإمكانه الذهاب الى الحقول بنفسه للاستيثاق من ذلك، إنني ارى انه يجب الا نتعامل بمفهوم ان المسألة هي مسألة شمالي او جنوبي، وأشير إلى أن البعض ردّد ــ في وقت سبق ــ بأنني عيَّنت أبناء قبيلة الشايقيَّة في وظائف كثيرة بوزارة الطاقة، وهذه المسلة أثيرت في البرلمان، ولقد أصررتُ على رئيس البرلمان ألا نكتفي بالنقاش حول هذه المسألة فحسب، وانما ان تُبنى على الحقائق، وأن تطلع اللجنة على أسماء الموظفين الذين يعملون في وزارة الطاقة، وأن يحضروا أسماءهم إذا كانوا من قبيلة واحدة ليطلع البرلمان عليها، وللأسف الشديد فقد قُمنا بتحديد الأمر حتى نهايته، حيث أننا كتبنا أسماء كل العاملين في الوزارة، وسألنا أي شخص عن قبيلته، وفي نهاية الأمر اتضح أن أبناء القبيلة "الشايقية" التي ادَّعى البعض عليها هُم قلة، بل هُم أقل مجموعة وسط المجموعات القبلية الأخرى وسط الموظفين بالوزارة. وقد قدَّمنا نتيجة عمل تلك اللجنة داخل البرلمان، وكنا حريصين على توضيح اللغط الذي صحب تلك المسألة من اجل إبطال اي دعاوى من هذا النوع**»[٣٨]... هذا حديث لا يُشترى ولا يُباع كما يقولون!

ولكن – يا أعزائي الكِرام – لو أردنا التنقيب في هذا الحقل، فإننا لن نجد أنصع مثالاً وأصدق نموذجاً من تلك القصة التي ارتعدت لها أوصال كل من سمعها طوعاً وتقبلها كُرهاً. ففي إحدى لقاءاته السياسية العديدة، خطب الدكتور حسن الترابي في جمع من أنصاره وسرد عليهم قصة قال إن مصدرها شخصيَّة قانونيَّة بعد أن أدَّى القسم أمام الرئيس المشير البشير، والذي ،وما إليه الترابي ولم يذكره صراحة، بقوله: «**تعلمون أمام من يؤدى القسم؟**» أما الشخصية القانونية نفسها والتي لم يذكرها بالاسم أيضاً، فقد علِمنا إنه السيِّد دفع الله الحاج يوسف الذي تقلَّب في عدة مناصب إبان عهد الرئيس المخلوع جعفر نميري، ومنها رئيس القضاء الذي مرَّت من تحت إبطيه قوانين الشريعة الإسلامية سيئة الصيت، أو ما سمِّي بـــ"قوانين سبتمبر ١٩٨٣". وتولى في

---

٣٨ صحيفة الشرق الأوسط- حوار - ٢٠٠٦/٢/٢٨.

نظام العُصبة ذوي البأس الحالي رئيس لجنة التحقيق في أحداث دارفور، أي المهمة التي أدى لها القسم. وهي أساساً كانت محاولة من النظام للالتفاف حول تداعيات المحكمة الجنائية. وذلك للإيحاء بأن هناك عدالة محلية لا حاجة لها بالعدالة الدولية! امتداداً للرواية، قال الترابي إن البشير قال لراويها (دفع الله الحاج يوسف) في حديث هامس معلقاً على تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان حول الانتهاكات في دارفور، وبخاصة حوادث الاغتصابات التي أثارت حفيظة الكثيرين، فقال له: «**الناس في دارفور يتحدثون عن الاغتصاب، دحين الغرباوية دي لو وطاها جعلي، ده شرف ليها ولا اغتصاب؟**»... ذلك سؤال تقريري في عُرف السائل. وبالرغم من أنه يُعدّ من أخطر الأحاديث في متون العنصريّة، إلا أنه مضى كما تمضي سائر الأشياء في البلد الذي صار ينام أهله على مفاجأة ويصحون على أخرى!

يبدو أن دكتور الترابي رأى أن حديثه ذاك رغم خطورته لم يؤدِّ غرضه بالصورة التي ارتآها، فأعاد الكرّة بحديث آخر مماثل. ذلك في ندوة بدار الشروق المصرية أثناء زيارته القاهرة بعد طول حرمان من قبل نظام الرئيس السابق حُسني مبارك، ونُشرت في صحيفتها بتاريخ ٢٠١١/٨/١٥ وتضمّنت رأيه في الرئيس المشير «**البشير ديكتاتور، وهو الذي كان طوال الوقت يُفضل فصل الجنوب ليتفرّغ لقمع أبناء شمال السودان المطالبين بالحريات. كما أنه عُنصري، يُطلق على الجنوبيين لفظ العبيد، بل إن وزيره لعدة سنوات علي الحاج، وهو طبيبٌ من أقصى غرب السودان، كان البشير يُطلق عليه "الفريخ"، ومعناها العَبد الصغير، وهي كلمة للتحقير من بقايا عصر العبوديّة والرق الذي ألغي في السودان أوائل العشرينيات من القرن العشرين**» وأيضاً وجد الحديث طريقه للأرشيف، ليُضاف إلى سلسلة غرائب تتصدّع لها الجبال وتهتز الأرض تحت أقدام سامعيها، ومع ذلك لا تحرّك ساكناً!

وقع الأمر أن الطغمة الإسلامويّة عقدت قضيّة الحُكم في السودان، بحيث أنها لم تعُد مسألة صراع سياسي، بمثلما عُرف عنها منذ الاستقلال. فأصبح الأمر يتعلق بمصير الأمة، خاصة بعد أن امتدّت أعناق الحاكمين لخارج الحدود، وشرعوا في التدخّل السافر في شئون الآخرين. وذلك عن طريق تغذية تيارات مناوئة لأنظمتها من شتى بقاع العالم، وفتح الأراضي السودانية لعناصر تشاركهم التطرُّف العقدي فيما أسموه بـــ"فقه الاستجارة" التي شملت توفير معسكرات للتدريب، وتقديم كافة أنواع الدعم اللوجستي، بهدف إعادة تصديرهم لبلدانهم للقيام بتغيير الأنظمة الحاكمة فيها. وهو المشروع الذي وفروا له غطاءً سياسيا فيما سُمِّي بـــ"المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" والذي تأسّس في العام ١٩٩١ عقب كارثة الخليج الثانية (احتلال العراق للكويت) وحضر دورته الأولى شخصيّات عروبيّة ومسيحيّة، تطبيعاً للتقارُب الذي أحدثه الغزو بين الإسلامويين والقوميين. وضمن هؤلاء كان جورج حبش، نايف حواتمة، عبدالباري عطوان، وآخرون. إلا أن أصحاب هذه الهويّة أحجموا عن حضور الدورة الثانية في العام التالي ١٩٩٢ بعد أن أسفر المؤتمر عن توجُّهاته العقديّة المتطرّفة أولاً، وأصبحت له علاقة واضحة بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين ثانياً،

إضافة إلى أن الغزو لم يحقق التقارُب المأمول ثالثاً، وكانت تلك كلها أسباب كفيلة بتلاشيه تدريجياً. وفي العام ١٩٩٥، قُبرَ تماماً بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك (سنستعرضها بتفاصيل جديدة في فصل قادم) والتي أدخلت النظام كله في "كرنتينة" دولية، خضوعاً لإجراءات تأديبيَّة، هدفت لمحاصرته بغية إتقاء شروره وتجنب آثامه.

الغريب في الأمر أن النظام ظلَّ يسعى لحتفه باستمرار، لكن الحائط المائل لا يسقط فجأة كما يقولون، فالأفعال التي كان يقوم بها النظام أضرَّت بالإسلام ضرراً بليغاً، مثلما أن سياساته الداخليَّة في مضمار الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان السوداني استقطبت ضده معارضة واسعة، إذ شملت لأوَّل مرَّة في التاريخ السياسي السوداني الشمال والجنوب معاً، وتلك قصة أخرى. بيد أنني وغيري ربما، ما نزال نضرب كفاً بكف كلما تذكرتُ تلك الحقبة العجفاء والتي أضاع فيها النظام سنوات عزيزة على البلاد والعباد. المفارقة أن سياساته تلك سواء لخارجيَّة أو الداخليَّة، اتخذت من العقيدة الإسلاميَّة منهجاً، أو بالأحرى غطاءً كما ردَّدنا ذلك كثيراً. لأنهم يعلمون في قرارة أنفسهم أن الذي أنزله الله بشيراً ونذيراً ترك للبشريَّة من خلفه قرآناً وسنناً يمكن أن تعينها على بناء أمة قويّة إن صَدَقت نواياها. بل لو أنهم كروا البصر اثنتين في الواقع حولهم، لما احتاجوا أصلاً لمن يذكّرهم بحجمهم من وراء الحدود. فكلنا يعلم أن الطريقة السلميَّة التي دخل بها الإسلام السودان عبر "اتفاقية البُقط" المُبرمة بين عظيم النوبة وعبدالله بن أبي السرح عام ٣١هـ عبَّرت عن سايكولوجية الشعب السوداني، وخلقت واقعاً متميزاً كفل للعقيدتين، الإسلام والمسيحية تعايُشاً فريداً، ظلَّ راسخاً على مدى أربعة عشر قرناً، وانعكس تسامُحاً في كثير من أوجُه الحياة الدينيّة والاجتماعيّة والثقافيَّة.

يعلم الناس أيضاً أن التسامُح المذكور خلق بيئة ملائمة لما سُمِّي بـ"الإسلام الصوفي" الذي اتّصف به أهل السودان. الأمر الذي وطّد دعائم العقيدة الدينيَّة أكثر، وقد لعبت الطُرُق الصوفيَّة المختلفة دوراً أساسياً في إبقاء جذوة الدين الإسلامي متقدة على مرِّ العصور. ذلك على الرغم من تناحُر المصالح الاستعماريَّة وصراع الحضارات – إن جاز التعبير – والذي كفت أرض السودان ساحة له في فترات تاريخيَّة معيَّنة. وقد كان من المنظور أن يتمازج الواقع الذي أنتجته اتفاقية البُقط مع الموقع الجغرافي الإستراتيجي ويجعل من السودان جسراً ثقافيّ بين العالمين العربي والأفريقي. لكن على العكس من ذلك، تضعضت أركانه وانزوت أحلامه تماماً في ظلِّ نظام الجبهة الإسلامويَّة، ولم يكن مستغرباً إثرئذٍ أن يدفع جنوب السودان الضريبة الباهظة، ويصبح قرباناً لتلك السياسات العشوائية التي جاءت متسقة مع توجُّهات النظام الأيديولوجية. من هذا المنطلق، يمكن تخيُّل الجُرم التاريخي الذي ارتكبه جلاوزة العُصبة ذوي البأس. الذين نزعُمُ أن عبدالرحمن الكواكبي عناهُم بقوله: «**ما بال الزمان يضِن علينا برجال يُنبهون الناس ويرفعون الإلتباس، يُفكرون بحزم ويعملون بعزم ولا ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون**»!

حتى لا نكون كمن يرمي الحديث على عواهنه، أنظر يا قارئي الكريم ماذا فعلت العُصبة بالطرق الصوفيَّة المشهود لها بالتسامُح والتعايُش السلمي مع عقائد وديانات أهل السودان. فثمَّة العديد من الأمثلة التي تُبدي لنا التناقُض الذي أصبح قائماً بين الإسلام الصوفي بكل مكوِّناته الروحيَّة وبين الواقع الذي انتجته العُصبة الحاكمة، ويقف شاهداً على ذكرنا. فلنقرأ معاً هذا الخبر الذي جاء في سياق حُمَّى المحكمة الجنائيَّة التي أربكت أركان النظام: «**تلقى الرئيس عُمَر البشير بيعة الموت من مشايخ الطُرُق الصوفية في مُواجهة قرار المحكمة الجنائية الدولية، مؤكدين تمسُّكهم به كرمز لسيادة البلاد**» ومضى الخبر في إضفاء مزيد من الدهشة: «**تسلّم الرئيس خلال حشد جماهيري غفير بساحة المولد النبوى بأم درمان أمس توقيع مليون صوفي كعهدٍ وميثاقٍ من الطرق الصوفية لإسقاط القرار ونصرة البلاد**»... ثمّ لزوم ما يلزم: «**وأعلن عبدالوهاب الحبر الكباشي ممثل الصوفية لدى مخاطبته الحشد أن الصوفية رأس الرمح فى معركة النصر والكرامة المقبلة، مُشيراً الى أن الرئيس رمز السيادة الوطنية ولا تفريط في الوطن**»[٣٩]، فتأمّل!! هل رأى أحدكم صوفي رمى مسبحته جانباً وتدرَّع ببندقيَّة كلاشينكوف؟!

كأنَّ ما قيل ليس كافياً لأن تتسهّد وتتأرَّق له أمَّة بكاملها، اتضح أن ثمَّة زيادة لمستزيد، إذ جاء في صحيفة أخرى ما يلي: «**أعلن مشائخ الطرق الصوفية أنهم بصدد تكوين كتائب أهل الله لتقاتل جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة والدفاع الشعبي دفاعاً عن وحدة الوطن**»، وجاء موالٍ بسندٍ لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه: «**قال الشيخ البدوي نور الدائم الشيخ السماني رئيس اللجنة الصوفية للدفاع عن العقيدة والوطن، خلال ترؤسه أول أمس الاجتماع الطارئ للجنة بمسجد الطريقة السمَّانية بالصالحة بمدينة أمدرمان، إن الصوفيَّة يرفضون بشدَّة المؤامرات التي تستهدف الوطن، مشيراً لما شهدته جنوب كردفان من أحداث بفعل من وصفهم بالطابور الخامس**»... وطالما أنه ليس بعد الكُفر ذنب، كما يقولون، فقد كان حرياً بأن يُبدي أحد القائمين على دولة الصحابة القول الفصل: «**وقد قوبلت الخطوة بالاستحسان من وزير الارشاد والأوقاف الدكتور أزهري التيجاني**»، وقال بتأكيد جازم ليس بعده استدراك: «**لقد دقت ساعة العمل لتوحيد الجبهة الداخلية والوقوف صفاً واحداً لدحر أعداء العقيدة والوطن**»[٤٠]، فمن هُم – يا سقاك الله – أعداء العقيدة المُفترى عليهم وأصدقاء الوطن المُفترين علينا؟!

بغضِّ النظر عن الإجابة الواضحة معالمها بحديث قد يطول، يمكن القول اختصاراً إن ظهور حركة الاتجاه الإسلامي في السودان عقب الاستقلال لم يكن نتيجة تلبية لحاجة روحية يفتقر لها المجتمع، بقدر ما كان رد فعل لصراع سياسي. وهو الصراع الذي وجدت له مبرِّراته في الادِّعاء بمحاربة مشروع الحركة الشيوعيَّة

---

٣٩ صحيفة الرأي العام بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٩.

٤٠ جميع المقتطفات وردت في تقرير خبري بصحيفة الأحداث ٢٠١١/٦/١٤.

بحُسبانه مشروعاً مضاداً للدين. وفي واقع الأمر كان ذلك ابتساراً مخلاً للمعاني السياسيّة التي هدف لها المشروع، سواء اتفق الناس حولها أو اختلفوا، وكان يمكن أن يكون شيئاً طبيعياً في إطار اختلاف الآراء ووجهات النظر، لكن ذلك لم يكن ليمنح اللاهوتيون الجُدُد مسوغات وجودهم. كان ذلك التحايل قد بدأ يتشرنق منذ منتصف الأربعينات، وتحديداً منتصفها (١٩٤٦) ومن ثمّ استمرّ الصراع متواتراً، وظلّ يمور تحت السطح بتديين السياسة حيناً، وتسييس الدين أحياناً أُخر، الأمر الذي دفع أهل السودان ضريبته الكبيرة كما ذكرنا. ونحن إن شئنا التوقف في محطات لابدّ من اتخاذ حقبة الستينات متكأً، وهي الفترة التي تجلى فيها الصراع، وتفاقم إلى أن انتهى بطرد الحزب الشيوعي من البرلمان في العام ١٩٦٥، وهي الواقعة التي فتحت صندوق الباندورا مثلما – جاء في الميثولوجيا الإغريقية – وبالا في الساحة السودانية. وتبعاً لذلك تغيّر المشهد السياسي برُمّته. إذ استدعت القوى السياسية الداء القديم، وأصبحت كالمستجير من الرمضاء بالنار، وذلك في ضيور الخيار العسكري للمرّة الثانية. صراعٌ دفع شعب بأكمله ثمنه، إذ اصبح فيه إرثه الحضاري وتاريخه التليد، بكل زخمهما في مهب الريح!

في مايو من العام ١٩٦٩، حدث الانقلاب العسكري الثاني بقيادة العقيد جعفر نميري، وهو الانقلاب الذي كرّس لديكتاتورية الفرد كما هو معلوم. وبمنطق أن النار تحرق مشعلها أولاً، لم يسلم الحزب الشيوعي نفسه من تبعاتها، فحاقت به أكبر كارثة في تاريخه العام ١٩٧١، أي بالانقلاب نفسه والانقلاب المضاد، والذي أفضى إلى إعدام عدد من قياداته المدنية والعسكرية. والجدير بالذكر إنه منذاك الزمن أصبح الحزب أسير وسواس "فوبيا" Phobia النهاية أو الفناء من الوجود، الأمر الذي نظن إنه يفسّر ما التبس على البعض في تقلص الحراك السياسي للحزب، لا سيّما، وأن مواقفه التاريخيّة كانت تتصدّر مقاومة الأنظمة الديكتاتوريّة بشجاعة. والمعروف أن السيد محمد إبراهيم نقد اختفى لمدة ٢٦ عاماً من جملة ٤٠ عام (الاختفاء الأول ١٩٧١– ١٩٨٥ ثمّ أعاد التجربة في الفترة ١٩٩٣– ٢٠٠٥)، وذلك منذ أن أصبح سكرتيراً للحزب عقب إعدام سكرتيره السابق السيد عبدالخالق محجوب. وقد حاول نقد تفسير تلك الحالة الفريدة بما يجعلُه تقبّله: «**الاختفاء أسلوب وممارسة في ظروف الديكتاتورية والقمع من أجل ضمان وجود واستقرار حلقة صغيرة من الكادر القيادي لمواصلة حياة الحزب ونشاطه ولو في أضيق نطاق**»[٤١]، ذلك ما يقال عنه "عجز القادرين على التمام" بدليل أن خروجه للعلن لم يكن ختاماً لمسك كما تراءى له. فقد سُئل في الحوار نفسه عمّا إذا كان انكشاف مخبئه كان نتيجة خلل تأمين حزبي أم اختراق من جهاز الأمن، فقال: «**عندما نفرغ من تجميع الخيوط والملابسات سننشرُها على الرأي العام، وذلك من حقه علينا سواء ما أبداه من اشفاق أو غمرنا به من ترحاب**»[٤٢]... ومضى عام تلو الآخر، وخلال ذلك عقد الحزب المؤتمر

٤١ حوار صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٥/٥/٤.
٤٢ المصدر نفسه ٢٠٠٥/٥/٤.

الخامس بعد أكثر من أربعة عقود زمنيّة من المؤتمر الرابع، ولم يُنجز السكرتير العام للحزب العتيد ما وعد!

على كل، كانت حادثة طرد الحزب الشيوعي من البرلمان وإقصائه من الحياة السياسيّة في نوفمبر ١٩٦٥ قد كشفت الأقنعة عن قوى كانت تتستر من وراء الأجندة الأيديولوجية نفسها، وإن كان ذلك بمقدار نسبي. فمَن غير "الإخوان المسلمين" أصحاب القدح المُعلى، فقد انداح الجُرم ليشمل اخرين من شتى الأحزاب، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر. ثم تمدَّدت الظاهرة لتتأخُذ شكل الإرهاب السياسي، ومضت في هذا الطريق، متخذة من سُوح الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية العُليا مرتكزاً. وبالتالي هَرع كل حزبٍ نحو عُصبته تجنيداً وترغيباً، وكانت القوّات المسلحة بكل ما تمثله من مظاهر القوة هدفاً للجميع، وأصبحت تلك إحدى آفات الواقع السوداني. لكن قمة الإرهاب السياسي وجد طريقه في الندوات السياسيَّة ووسائل الإعلام، لا سيّما، المقروءة. وكذا النقاشات العامة بين الناس.. في معارك ضمر فيها القلم وتمدّد السيف. كان المجتمع بأكمله قد دخل في دوامة المجهول. وسرت المقولات المثبطة للهمم كـ"رجل أفريقيا المريض" بعد أن أصبحت حُمَّى الانقلابات العسكرية الوسيلة المُثلى لمن ارتجي الوصول لسُدة الحكم!

قفزاً على المراحل التاريخية، كان لابدَّ أن يقود طريق تديين السياسة وتسيس الدين إلى حدثٍ مأساوي، وهو ما تمّ بالفعل في ١٩٨٥/١/١٨، ذاك اليوم الذي أعدَمَ فيه نظام نميري الأستاذ محمود محمد طه شهيد الفكر الإنساني. وهو الحدث الذي فتح أبواب جهنم على الحركة الإسلامويّة، إذ إلتصق بسيرتها كما الوشم في الجلد، لدرجة أصبح التحلل أو التحلحُل من تبعاته أمرٌ بالغ الصعوبة. ويتضح لنا هذا في التأرجُح بين الإقرار والاستنكار وهو ما وقع في براثنه قيادات الإسلامويين، وعلى رأسهم الترابي نفسه. فقد كان له رأي ذكره للمؤلف في حوار معه عقب انتفاضة ١٩٨٥ مباشرة، قال فيه: «**كنت أقدر خطر دعوته وكنت أقول صراحة إن ردَّة محمود محمد طه أوسع من ردَّة أي شيوعي سوداني. لأن محمود ادَّعى إنه نبي، وفيه شيء من الألوهية، ويعطي لنفسه الحق في نسخ تعاليم القرآن، ويضرب وحدانية الله، وبوجه خاص الجهاد، وهو السلاح الوحيد الذي تحمي به الملّة، لذا فإن الغرب كان يحب محمود محمد طه كحبه للقادنية في الهند لأنها أسقطت الجهاد أيضاً.. لذلك عنى به الغربيون عندما أعدم، ليس حُباً في شخصه، ولكن في مبادئه التي تجرِّد المسلمين من سلاح الجهاد والاستقلال الثقافي، لأنه منذ الخمسينيات ظلَّ يدافع عن إسرائيل وله كُتبٌ في ذلك، ولأن في عقيدته دمجاً للصهيونيَّة والماركسيَّة والليبراليَّة الغربيَّة وبعض شطحات دينيّة صوفيَّة إسلاميَّة. لذلك هناك أطراف كثيرة إسلاميَّة أدانته بالردّة، منها الأزهر والشيخ بن باز.. وعندما حاكمه القاضي كانت القضية سياسيّة أولاً ولكن القاضي وجد ما هو أكبر من ذلك وهي الردة**»[٤٣].

٤٣ أنظر"محنة النخبة السودانية" - ص ٤٢ - حوار - مصدر سابق.

عقب هذه الفترة بقليل، قال نفس الرأي تقريباً وبوضوح أكثر في تأييد الإعدام: «**لا أستشعر أي حسرة على مقتل محمود.. إن ردَّته أكبر من كل أنواع الردَّة التي عرفناها في الملل والنحل السابقة.. وعندما طبق نميري الشريعة تصدَّى لمعارضته لأنه رأي رجلاً دينياً يريد أن يقوم بنبوة غير نبوته هو، وأكلته الغيرة فسفر بمعارضته.. ولقى مصرعه غير مأسوف عليه**»[٤٤]. ولكن بعد نحو ذلك بسنوات تغيَّر فيها المشهد السياسي السوداني، أورد الترابي رأياً مختلفاً تماماً، حيث قال في ندوة بجامعة البحر الأحمر بمدينة بورتسودان بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٨: «**المرتد ردَّة فكرية بحتة لا يُقتل**»... وجاء حديثه ضمن كثير من الاراء التي أثارت جدلاً، منها إمامة المرأة ونزول المسيح عيسى بن مريم وعلامات الساعة.. الخ..

بَيْدَ أن المحبوب عبدالسلام ينبري مدافعاً، ويقول عن تلك الآراء إنها لم تكن جديدة، فقد قالها منذ سنوات وأورد تسلسُلها تاريخياً. وفيما يخص حد الردة قال: «**أما القضية التي يطلق عليها "حد الردة" فقد جاءت بعد محاضرة بجامعة الخرطوم "حول قضايا تطبيق الشريعة" في العام ١٩٧٩ تحديداً من تلامذة الفكر الجمهوري الذين استنكروا اجتهاد الشيخ الترابي "المرتد ردة فكرية لا يقتل" وأصدروا في ذات ليلة المحاضرة كتيباً يحمل عنوان "الترابي يخرج على الشريعة باسم تحكيم الشريعة"**»[٤٥] لكن طالما أن ذلك رأي سبق الإعدام، كان الأولى أن يتمسّك به قائله انذاك ويرفض إعدام الشيخ تصالحا مع ما نطق به من قبل، وعليه فإن موقفه من الإعدام جبّ ذلك الرأي، وأكد تأرجحه بين الموقفين!

ليس الترابي وحده، فثمّة قومٌ آخرين تغيّرت آراءهم، ولكن بعد أن غادر بعضهم مركب التنظيم ونأي بجلده، منهم: د. حسن مكي، د. عبدالوهاب الأفندي، د. التيجاني عبدالقادر، د. الطيِّب زين العابدين.. ولكننا نورد ما هو أعجب من يافع أصدر في صحوة ضمير إدانة متأخرة. ففي حوار مع حاج ماجد سوار (الوزير الدبّاب الذي صفع أستاذه كما ذكرنا) فقد سُئل عن مقتل الأستاذ محمود، فقال رداً على سؤال حول موقفه من الإعدام، وكان حينها في السنة الأولى بجامعة الخرطوم، قال: «**كنا مؤيِّدين لهذا الموقف، بقناعتنا الفكرية في ذلك الوقت وأن الحُكم الذي صدر في حقه حُكماً صحيحاً، وشاهدتُ عملية تنفيذ الإعدام في ساحة سجن كوبر، ولكن كل هذا الجو رغم الخلافات والصراع السياسي لم تتأثر العلاقات بيننا كطلاب**»، ولكن عندما قال له الصحافي المحاور: بنظرة موضوعية محاكمة محمود محمد طه، الآن هل سيكون موقفكم مثل الموقف السابق؟ أجاب قائلاً: «**مؤكد المحاكمة محاكمة الأفكار غير مقبولة، شخصياً سيكون رأيي مختلفاً، الأجدى كان أن تدحض الأفكار بالأفكار وحتى قضية الردَّة فيها كثير من الإختلافات بين الأئمة والقُضاة، موقفي سيكون مغايراً لو كان الأمر بيدنا بمثل ما توصلنا إليه من فكر وثقافة**»[٤٦]... على كلٍ، فإن

---

٤٤ صحيفة الوطن السودانية ١٩٨٨/٤/٣٠.

٤٥ صحيفة القدس العربي ٢٠٠٦/١/١٤ مقال بعنوان "اجتهادات الشيخ الترابي".

٤٦ صحيفة الرأي العام ٢٠١١/٣/١٥.

الاعتراف حتى لو كان سيِّد الأدلة كما يقول القانونيون، فإنه لن يعيد روحاً ذهبت إلى بارئها!

لكن هذه ملاحظة هامة وجديرة بالتأمُّل في سلوك السياسيين أو بعض الناشطين السياسيين. والإسلامويون منهم على وجه الخصوص. ونعني به التأرجُح في المواقف ونسخ الأفعال بالأقوال. فالنموذج المذكور أعلاه ينبغي إخضاعه لتحليل نفسي قبل أن يُخضَعَ لتنسير سياسي. ويساورني شكٌّ عظيم في أن المذكور لو لم يكن مبهوراً بالكرسي لوزاري الذي جلس عليه، لما اختلفت إجاباته عمَّا ذكره صحبه الميامين من قبل. وتحدثني نفسي أيضاً، لو أنه سُئل ذات السؤال وهو في أحراش الجنوب إبان موجة الهوس الديني بدعوى الجهاد، لكانت إجابته أشد وطئاً وأعظم قيلاً. وهو قياس لا يمكن أن ينطبق عليه وحده. فذاك لعمري ما يمكن أن تسطره وانت مطمئن القلب على من تشاء من عبدة الكراسي والمناصب من الإسلامويين. وكلنا يعلم أن مسيرة التاريخ ستمضي محملة بنوازع الخير والشر معاً. وبمثلما رحل قوم آخرون سيرحل أزلام الحركة الإسلاموية، طال الزمن أم قصر.. ليس من السلطة فحسب، وإنما من الدنيا برُمتها، وتلك ليست أمنية وإنما هي سُنة الحياة التي ليس لمخلوق أن يوقف مسيرتها. ولكن من دا الذي يجرؤ على مسح عار وضع بصماته القوية على جدار التاريخ؟!

كنا قد أشرنا عرضاً لمسألة فصل الجنوب عن الشمال. وقلنا إنها أم الكبائر التي تعد من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها العُصبة الحاكمة في التاريخ السوداني. وواقع الأمر أن ذلك يبدو أو لكأنهم أرادوا الإيحاء بأنه جاء بغتة، في حين كان عبارة عن سلسلة من الممارسات التي كانت توحي لكل من خصَّه الله بعقل يميِّز الخطأ من الصواب بأنها حادثة لا محال. أي لم يكن نتيجة ممارسات الفترة الانتقالية التي أعقبت اتفاقية نيفاشا (اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥) والتي شاركت بموجبها الحركة الشعبية لتحرير السودان النظام في السلطة. لكن الواقع إنها ارتكزت على سنوات طويلة من المُمارسات الخفيَّة، والتي كانت تظهر للعلن بين الفينة والأخرى. وذلك حديث سردنا تفاصيله المُشبَّعة بالمحن والإحن مراراً وتكراراً في كتاباتنا السابقة. فقط تجدُرُ الإشارة إلى أن الاتفاقيَّة نفسها تعرَّضت لنقد القوى السياسيَّة المعارضة، وذلك في بندين أساسين: الأول، إنها حُصرت بين شريكين، أحدهما ادَّعى تمثيل الشمال زوراً، والآخر ادَّعى تمثيل الجنوب بهتاناً... ثانياً، إنها قصُرت عن استصحاب كافة القضايا السودانية، وعلى رأسها مسألة الديمقراطيَّة التي تعد بمثابة حجر الأساس في القضايا السودانيَّة الكثيرة، وإن لم تكن بنداً رئيسياً أو فرعياً في أجندة الطرفين الموقعين عليها!

بالطَبع إن قضيَّة الحرب والسلام تعلو ولا يُعلى عليها، ولكن ينبغي التأكيد على أنها كانت نتاجٌ طبيعي لغياب الديمقراطيَّة وتعثر نموها في الواقع السوداني وفق ما جرى سرده آنفاً. وبناءً على ذلك لو قُدر لنا التأمُّل في الواقع الذي تسيَّدت فيه العُصبة، أي بعد تسلمها زمام السلطة في العام ١٩٨٩، فقد اتَّضح جلياً آنذاك أن الانقلاب حدث أساساً من أجل قطع مسيرة السلام التي كانت قاب قوسين أو أدنى، وكان واضح أيضاً

بأن إنجاز تلك العمليّة يعني تلقائياً دخول الجبهة الإسلاميّة في حالة موت سريري. وعوضاً عن ذلك، قامت بعد نجاح انقلابها بالتستر من وراء أجندة خفيّة، بدر منها انذاك العمل على تحويل مسار الحرب بزجّ الجهاد في نيرانها المُحرقة، والتذرُّع بترويج "مشروع حضاري"، رغم الحكمة الأزليّة القائلة "إن فاقد الشيء لا يُعطيه". ولكن ذلك وإن كان متسقاً مع توجُّهات النظام، إلا أنه تضليلٌ قُصد به إلهاء الناس عن الأسئلة التائهة دون إجابة، وفي صدارتها سؤال الشرعية الدستورية.

لمزيد من التمويه، ضمرت الحريات العامة، وتمّ تغييب الديمقراطيّة عمداً بذرائع الوطن المستهدف والمشروع المُتآمر عليه. وعوضاً عن ذلك راجت مشاريع الوهم والضلال والغيبوبة الدينيّة. ذلك واقع أصبح فيه السودانيون أشبه بحال أهل العراق، يسألون عن حُرمة دم بعوض الملاريا الذي ينهش في أجسادهم وبين ظهرانيهم عُصبة أهرقت دمائهم حتى كادت أن تغيِّر لون مياه نهر النيل. وبات عصياً كيف يمكن للمرء أن يتقبل حقيقة مجتمع هش التكوين، سواء دخل الإسلام بعد كفر أو أنه مُسلم بالفطرة، أن يقود العالم أجمع؟ ذلك مناخ غابت فيه الإجابة على الأسئلة الكبيرة والصغيرة معاً جرّاء تغييب العقل نفسه، بل تصبح كثير من تلك الأسئلة محض ترف.. كيف لمشروع حضاري أن يبدأ بكذبة بلقاء؟ وكيف لمشروع حضاري أن يكون القتل والتنكيل والتعذيب وقطع الأرزاق وسائله التي يرجى له من وراءها انتشاراً؟ وكيف لمشروع حضاري يخوض حرباً جهاديّة ضد مواطنيه؟ وكيف لمشروع حضاري يعيد صياغة إنسان تراكمت ثقافته وسلوكياته عبر آلاف السنين من قبل أن تغشاه سُحُب الفتح الإسلامي نفسها؟ ومع ذلك سرت دعاوى المشروع الحضاري بآلة إعلامية دعائية ضخمة لمزيد من الغيبوبة. إذ أن التوصيف نفسه حمل في أحشائه التناقُض البائن، فالحضارة بمعناها البسيط هي كما سمّاها ابن خلدون اختصاراً، هي: "تهذيب وتشذيب النفس من عناصر البداوة المتخلفة"، ويقول إن العنف هو أبسط سلوكيات البداوة. فكيف يستقيم عقلاً أن يوصل مشروعاً توسّل العنف للوصول إلى نهايته المنطقية والطبيعية؟

تلك قصة طويلة كما تعلمون.. قصة زادها الدموع والالام والأماني الممكنة التي أضحت مستحيلة، قصة جفت فيها الأقلام ورُفعت الصُحُف. ولكن بغضّ النظر عن تفاصيلها التي كاد أن يمل منها السامعون. نتوقف قليلاً في تبيان إزدواجية المواقف. ففي الوقت الذي كان يتحدث فيه أباطرة العُصبة بلسان ديني فصيح، ارتفعت فيه رايات الحرب "الجهادية" إلى عنان السماء، كان الدكتور علي الحاج محمد أحد دهاة النظام الماكرين، يتحدث بلسان سياسي مبين مع الدكتور لام أكول أجاوين، بعد انشقاقه ورفيقه رياك مشار من الحركة الشعبية لتحرير السودان في الناصر ١٩٩١. وهي الأحداثات التي نتج عنها توقيع اتفاق باطني في فبراير ١٩٩٢ يُقرُّ بحق تقرير مصير الجنوب. ورغم سريّته الشديدة فقد انتشرت وثيقته كما النار في الهشيم، والمفارقة أن سريانها لم يدفع أهل النظام لوقف الترويج للدولة الدينيّة، بل حتى بعد أن التقى دكتور علي الحاج الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان

سراً في أوغندا (عنتيبي العام ١٩٩٣) عرض فيه الأول تقرير المصير نفسه. لكن الأخير رفض العرض رغم الضغوط العسكرية ممثلة في الحملات التي كان يشنها النظام ضده، بدءً بما أسماه "صيف العبور". لكن فيما يبدو طبقاً لمعطيات الواقع آنذاك، لم يكن قرنق في وضع سياسي يسمح له بقبول العرض وهو يروم "سوداناً جديداً" كما تقول أدبيات الحركة الشعبية التي يتزعمها!

إن العُصبة ذوي البأس بحسب توصيفنا، أو جبهة الميثاق أو الإخوان المسلمين أو الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، بحسب توصيفهم أو "إخوان الشيطان" حتى بحسب نعت الرئيس المخلوع نميري لهُم عشية اعتقالهم في ١٠ مارس ١٩٨٥، كانوا يخادعون الله وأنفسهم و هل السودان، بدليل تناقُض أقوالهم التي ضجَّت بها الكواليس، وأفعالهم التي كانت تجري على مرأى ومسمع من الناس. ففي الوقت الذي كانوا يحملون فيه "تقرير المصير" بيدهم اليُمني، كانت يدهم اليُسرى تقول إنه رجس من عمل دول الاستكبار ينبغي اجتنابه. المفارقة المذهلة في مقابل هذه الميلودراما التي غاب عنها شعب السودان بالطبع، كانت أقصى طموحات الحركة الشعبيَّة إقرار الكونفدراليَّة، وهذا ما ظهر بوضوح لأوَّل مرة في محادثات أبوجا الأولى ١٩٩٢، وأبوجا الثانية ١٩٩٣، وعندما بدأت أجندة النظام السرية تسري رويداً رويداً في دول الإقليم.

فطن البعض لها ووضعوا أمام سدنة نظام العُصبة وثيقة محكمة الصياغة، بهدف محصرتهم سياسياً وأيديولوجياً، إن جاز التعبير. كان أول المنتبهين ميلس زيناوي رئيس وزراء أثيوبيا، وأسياس أفورقي رئيس إريتريا، وذلك من قبل أن تتفرَّق بهما السُبُل. فقدَّما وثيقة تبنتها دول الهيئة الحكومية لمحاربة الجفاف والتصحر، المعروفة اختصاراً بالإيغاد IGADD، وطُرحت الوثيقة على الطرفين في العام ١٩٩٣ وسُمِّيت بوثيقة "إعلان مبادئ" Declaration of Principles (DOP) قبلتها الحركة الشعبية على الفور، لأنه ببساطه كانت تتسق مع برنامجها المطروح، بينما رفضها النظام صراحة بدعوى إنها تضمَّنت بنداً ينص على فصل الدين عن السياسة، وبنداً آخر ينص على حق تقرير المصير، دون حياءٍ من أن البند الأخير هذا تحديداً، كان ذات البند الذي وقع عليه دكتور علي الحاج محمد مع دكتور لام أكول، مما يدُلُّ على النفاق السيسي الذي أصبح علامة من علامات الجودة في صنائع العُصبة ذوي البأس!

في ظل تردُّد النظام وتمنعه برفض المبادرة، عكفت دول الإقليم على استخدام العصا لمن عصى، والتي تمخَّضت عن حصار عسكري في العام ١٩٩٧ جرت سيناريوهاته بواسطة دول الجوار الثلاثة (إريتريا، أثيوبيا، أوغندا) وكانت قوى المعارضة السودانية ممثلة في التجمُّع الوطني الديمقراطي لحمته وسُداه، وهو المشروع الذي حظي برعاية أمريكية في الخفاء، وفق ما ذكرنا تفصيلاته في "حوار البندقية"، لكنها رعاية لم تتعدَّ الدور المعنوي رغم اشتطاط البعض في تفسيرها، بتصوُّرات وسيناريوهات وتخيُّلات فاقت ما كان واقعاً على الأرض. آنئذٍ، تحسَّس أهل النظام مقابض بنادقهم فلم تُعنهم على مزيد من المكابرة أمام هجوم مكثف على ثلاث

جبهات، قاسمه المشترك في كل، الحركة الشعبية التي تمرَّست على الحرب ويقودها دكتور جون قرنق دي مابيور، الرجل الذي ملك كاريزما فريدة تكسَّرت أمامها نصال التبخيس المُصوَّبة عليه دوماً من أهل النظام، وإلى جانبه تقف معارضة كانت تتحسَّس خُطاها نحو مجدٍ انتظرته بصبر كاد أن ينفد، بل منهم من استبق ولم ينتظره، فشهر بندقيته حذوك الزناد بالزناد.. كقوَّات التحالف السودانية. الأمر الذي عدَّه كثير من المراقبين بمثابة تحوُّلٍ دراماتيكي في ثقافة العقل الشمالي الذي كان يستنكف حمل السلاح. إزاء هذا الواقع الجديد، لم يكن ثمَّة مناصٍ من رضوخ النظام وقبول ما سبق رفضه بالأمس. علماً بأن القبول الذليل جاء على استيحاء، إذ تمَّت إزاحة الدكتور غازي صلاح الدين من رئاسة وفد التفاوض، وتولى على عثمان طه الملف بنفسه. لكن المفارقة التي لم يكترث النظام لوقعها الثقيل هي أن قبوله مبادرة الايغاد، وبما تضمَّنته من بند فصل الدين عن السياسة، والآخر عن حق تقرير المصير، شيّعت رسمياً مشروعها الحضاري!

صحيح، بعد سنوات منذ ذلك يمكن القول أن كليهما سعى لحتفه بظلفه. لم يكترث أهل النظام لتحويل البندقية من الكتف اليمين للكتف اليسار، حتى بعد أن سمعوا الأصوات التي وصفتهم بالجُبن والخنوع والانتهازيَّة والإرهاب وهلمَّجرا. وبالقدر نفسه حمل قرنق عصاة سحرية أعمت بصائر حلفائه في التجمع الوطني الديمقراطي، فأنكروا ضوء الشمس من رمدٍ، ولم يروا في المشهد سوى خلافة تجرجر أذيالها. وعندما حان آوان دفع الضريبة، كان النظام سباقاً، إذ نامت نواطيره عن ثعالبه، فصحا الطرفان على أنغام سلسلة من التوترات بين الشيخ وتلاميذه بدأت بما سُمِّي بـــ"مذكرة العشرة" وانتهت بالانقسام المشهود في ١٢ ديسمبر من العام ١٩٩٩ بين القصر والمنشية. يمّم الطرفان وجهيهما شطر الحركة الشعبية (قرنق) بعد أن صيَّرها الانقسام نفسه في مقام الحصان الأسود الرابح. لكن المفارقة أن العدوى أصابت حلفائها في التجمُّع الوطني أيضاً، فبدأ عقدهم في الانفراط بخروج حزب الأمة في مارس من العام ٢٠٠٠، وبدأ قرنق في ارتداء قبعتين كما كان يحلو له أن يصف نفسه.. قبعة حفظت له مكانه بين الحلفاء، وأخرى كفلت له الجلوس مع الأعداء تحت مظلة الإيغاد!

زبدة القول، يطيب لنا أن نختم هذه التوطئة، بما سبق وذكرناه، في السؤال الباحث عن إجابة مقنعة: ثمَّ ماذا بعد؟! يعتقد كثير من المراقبين أن نظام العصبة الحاكم في السودان له من الأخطاء والخطايا، ما تتضاءل أمامه الأنظمة العربيَّة التي ذهبت إلى ذمَّة التاريخ، سواءٌ في تونس التي بدأت ربيع الثورات العربيَّة، في مصر بديكتاتوريتها العتيدة، أو ليبيا بصلف وجهل قائدها الأممي، أو اليمن بنظامها العشائري، أو سوريا بحزبها العقائدي. ومع ذلك ظلَّ المراقبون السودانيون أو الأجانب يتساءلون عن أسباب تأخر قطار التغيير في السودان؟ والمعلوم أن الذين يطرحون هذا السؤال يجول في خاطرهم أن الشعب السوداني كان سباقاً في هذا المضمار بثورتين مشهودتين في أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥ وإن لم تأتيا أكلهما كما ينبغي. وتبعاً لذلك

استبعد كثير من المراقبين أن يكون في صمت الشعب كلاماً، بل جهر البعض بتفسير سالب لهذا الصمت وقال إنه محض خوف وجبن وخنوع!

واقع الأمر تلك نظرة ضيزى، لم تضع الظروف المحيطة بالعلاقة بين الطرفين – النظام و لشعب – في الحُسبان. فالثورات التي تروم التغيير الراديكالي بصورة عامة لا تأتي بغتة. لذلك جاءت الثورات التي هدفت لذات التغيير كنتيجة لاكتمال شروطها الموضوعية. لكن مهما كان التبرير فلو أننا شئنا تفسير ما يسميه البعض تلكؤاً فيمكن حينئذٍ توجيه أصابع الإتهام مباشرة للنخبة التي لم تكتف بتقاعُسها عن دورها المرتجى وواجبها التاريخي، وإنما يمكن القول إنها كانت صاحبة القدح المعلى في صناعة الأزمة نفسها. وقد عهدنا أصحاب الياقات البيضاء دائماً ما يتدافعون بالمناكب للمشاركة في تثبيت أركان دعائم الأنظمة الديكتاتورية والشمولية، بذات المناكب التي هرعوا بها نحو ملاذات الأنظمة الديمقراطية من قبل، بالرغم من أنهم لم يؤدوا فرائضها ولم يحسنوا اتّباع سُننها!

لسنا بصدد محاكمة تاريخيَّة بقدر ما أردنا الإشارة عرضاً لمكمن الأدواء، دون الادعاء بأننا نملك الدواء. لكن إن شئت اختصاراً يجنبك مغبة الدوران فقُل – يا رعاك الله – إن إمهال الشعب السوداني للعُصبة الحاكمة لا يندرج تحت بند الإهمال، بقدر ما هو تعبير عن غريزة الإمهال في سايكلوجية الشعب السوداني، حيث درج على التعامُل مع الأشياء بلا ريث ولا عجل!!

وهذا ما يمكن تلخيصه في عشر نقاط، علماً بأن هذه النقاط العشر التي سنوردها باختصار هي ملاحظات تحتمل الصواب ونقيضه، كما أنها لا تعتمد على بحث علمي، بقدر ما هي رؤى تهدف لمطابقة الواقع بالخيال، أو إن شئت فقُل بين العملي والنظري.

- **أولاً:** من الواضح لكل المراقبين أن الأزمات قد أحاطت بالنظام، وبالذات الأزمة الاقتصادية التي بلغت حداً لا يطاق بعد أن فقدت الخزينة العامة أكثر من ٩٠% من موارد البترول بعد انفصال الجنوب. فالمعروف أن العصبة الحاكمة قد أهملت كل القطاعات الإنتاجية منذ بداية تصدير البترول في العام ١٩٩٩ وشرعت في الاعتماد على البترول بنحو ٩٥% في ميزانية غلبت فيها الواردات على الصادرات. علاوة على الفساد الذي طغى واستفحل بصورة لم تعهدها البلاد منذ أن وطأ أول إنسان أرضها وأصبحت دولة بحدودها الإدارية المعروفة، سواء في ظل الاستعمار بتعدد أشكاله أو الحكم الوطني بمختلف ألوانه! والدليل على هذه الظاهرة أن عائدات البترول بلغت في الفترة المذكورة أكثر من ٤٠ مليار دولار، وإذا أضفنا عليها ما يقاربها من الديون الأجنبية، نصبح أمام وضع معقد بصورة تعجز الراصدين. ولهذا لم يكن غريباً أن تتخبط السلطة الحاكمة وتعجز عن مواجهة الغلاء المعيشي، وكبح جماح الأسعار التي أثقلت كاهل المواطنين بمختلف

شرائحهم. وكمثال لهذا العجز يكفي أن نقول أن تلك السلع تشمل السكر الذي تنتجه خمس مصانع، أحداها مصنع كنانة الذي يعد ثاني أكبر مصنع في العالم!

- **ثانيا:** الأزمات الاقتصادية المذكورة انعكست على معدّلات النُمو التنمويّة، وفقاً لتقارير المؤسسات الدوليّة. ففي آخر تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي كان معدّل النمو سالباً، أي ٠،٢- % في العام ٢٠١١ و٠،٤- % في العام ٢٠١٢، وهذا انخفض من معدّل نمو كان عام ٢٠١٠ نحو ٦،٥%، ومتوسط ٦،٧% ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٩... الجدير بالذكر أن السُلطة التي أدمنت الكذب، قال وزير ماليتها السيّد علي محمود في اجتماع وزراء المالية العرب بأبي ظبي (سبتمبر ٢٠١١) أن بلاده تتوقع معدّل نمو ٥% للعام ٢٠١١، و٦% للعام ٢٠١٢.. فتأمّل قومٌ يكذبون دون أن يطرف لهم جفن!

- **ثالثا:** امتداداً لسيلٍ لا ينقطع من الكذب المقيت، ظهرت في إطار أزمات السلطة المشكلة الكبرى والمتمثلة بشريحة الشباب، وهُم عصب الأمّة السودانية كما تعلمون. فقد انكشف غطائهم واتضح أنهم محاصرون بمرض البطالة، حيث بلغت النسبة في أوساطهم نحو ٤٧%، بحسب الاحصاءات الرسميّة. ولهذا بعد أن طاف طائف ثورات الربيع العربي، صارت التمنيات والوعود الجوفاء مادة ثابتة في أحاديث العُصبة ذوي البأس لشريحة الشباب. كمثال، فلننظُر لحديث لا يُسمن ولا يُغني من جوع كهذا: «**كشف سوار خلال مخاطبته برنامج الدولة وقضايا الشباب بالمركز القومي للإنتاج الإعلامي أمس، عن خُططٍ ومشاريع كبيرة تستوعب حاجيات الشباب وتعالج الآثار السالبة للظواهر التي طرأت على حاضر الشباب بالبلاد. ولفت إلى أن الخطة التي شرعت فيها الدولة جعلت الشباب في أولوياتها من خلال مشاريع تشغيل الخريج والتأهيل والتدريب التي انتهجتها وزارة الموارد البشرية عبر توفير ١٠٠ ألف فرصة عمل للشباب**»[٤٧]... هَبْ أن ذلك صحيحاً، على من تُوزّع هذه الفرص الضئيلة؟! فالمعروف إما أنها ستذهب لأهل الولاء، أو تُقدّم كرشوة لمن يُرجى حياده على الأقل. وهَبْ أنها صحيحة، فأين كانت مخبأة طيلة السنوات العجاف؟! ألم تظهر نتائج الفصل التعسُّفي من قبل في الخلخلة الاجتماعيّة التي نتجت عنها ظواهر لا أخلاقية مريعة.. وهي التي تقف "دار المايقوما لفاقدي السند شاهداً" عليها؟!

- **رابعاً:** الحديث عن هذه الظاهرة اللاأخلاقية تحديداً يستلزم النظر في حديث الأرقام: «**أنشئت دار المايقوما في عام ١٩٦١ بطاقة قصوى ٤٠٠ طفل، وحينما آلت تبعيتها إلى وزارة الصحة كان بها في البداية ١٧ طفلاً فقط، ثم أصبحت تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٩. ومنذ بداية الألفية الثالثة، أصبحت أعداد الأطفال تقفز كل يوم في متوالية عددية. ففي عام ٢٠٠٠ قفز عدد الأطفال إلى ١٠٠ طفل، ثم إلى ٤٠٠ بعد أربعة سنوات، وتضاعف عدد الأطفال**

---

٤٧ صحيفة الرأي العام ٢٠١١/٣/٣٠.

خمس مرات ليصل إلى ٢٠٠٠ في عام ٢٠٠٩ (إحصاءات ٢٠٠٩). قُدرت نسبة الوفيات وسط الرضع والأطفال بـــ ١٠%، أي مائتي طفل سنوياً، غير أنها قفزت في نفس العام (٢٠٠٩) إلى ٧٤ طفل، أي ضعف ما كانت عليه في العام السابق، ولهذه الكارثة ما يبرِّرها. فميزانية الدار تبلغ ٦٠٠ مليون جنيه، ليس للدولة مساهمة تذكر فيها، أن لم تنعدم تماماً، بينما أعداد الأطفال في ازدياد، ويصل ما بين (٢-٣) إلى الدار يومياً. في تصريحه لصحيفة الرأي العام بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩، ذكر الدكتور محمد محي الدين الجميعابي أن دار المايقوما "تتسلم (٧٠٠) طفل في العام، يأتي الكثير من الذين يؤمنون بكفالة الأطفال ويختارون منهم"»[٤٨].

ونزيد بأن الإحصاءات الحالية للعام ٢٠١١ بلغت نحو ألف طفل سنوياً. علماً بأن هذه الأرقام تتراوح علواً وهبوطاً، وتختص بالذين يصلون الدار فقط، كما أنها لا تشمل دوراً أخرى، سواء في العاصمة المثلثة أو الولايات!

- **خامساً**: الحديث عن هذه الظاهرة أيضاً، اكتسب طعم العلقم عندما فاجأ الدكتور عبدالهادي إبراهيم الرأي العام السوداني بحديث منشور هزَّ أركان النفوس المفعول بها، ولم يهز شعرة في رأس الفاعل. كان ذلك عقب خروجه من السجن الذي قضى فيه بضع سنوات بعد محاكمته بتهمة إجراء عمليات إجهاض، حيث قال رداً على أسئلة صحافية:[٤٩]

• هل تذكر عدد العمليات التي أجريتها؟
= ١٠ ألف عملية إجهاض.

• هل الـــ ١٠ ألف حالة كانت لفتيات حملن سفاحاً؟
= ٩٠% طالبات جامعيات وال١٠% زوجات مغتربين وحالات اغتصاب وفتيات متخلفات عقلياً.

• كيف تصل الفتاة إلى العيادة؟ خاصة وأن الذهاب إلى عيادات النساء والتوليد ما يزال البعض ينظر له بأنه للنساء المتزوجات فقط؟
= القُصر والمتخلفات كُنَّ يأتين بصحبة أهلهم، أما الطالبات فيأتين مع صديقاتهن لأن ٩٠% منهن أهلهن لا يعلمون بحملهن، وعشيقهن في الغالب يتكفل بكل شيء، وأغلبهم رجال كبار في السن، وحتى ينتهي هذا الموضوع بالتي هي أحسن. هم في البداية يمشوا للقابلة أو الممرض أو يعملوا حاجة "براهن" كأن يتناولن (الظهرة والصبغة) أو تناول كمية من العقاقير حتى ينزل الجنين، لكن هذه الأشياء ما بتنزّل الجنين، بالعكس، بتقتله داخل الرحم. وعندما يصلن العيادة يكون الجنين ميت، وبالتالي يُشكل خطورة على حياتها، وهن يأتين بتسمم في الدم او ثقب في الرحم أو المثانة أو في القولون وناسور وغيره من المشاكل

٤٨ الإحصاءات مستندة على مقال للكاتبة الصحافية حليمة عبدالرحمن - موقع الراكوبة الإلكتروني - يونيو ٢٠١١
٤٩ صحيفة السوداني ٢٠١١/٩/١١.

المستعصية، وفي هذه الحالة لا بد أن تتدخل وإن لم تتدخل تتسبب في ضياعها وفي النهاية دي بت أسرة.

- **سادساً:** للفساد الأخلاقي كذلك وجه آخر. كان قبل هذا يُعَدُّ ضمن المسكوت عنه، بالرغم من أنه لازم سيرة قوم ممَّن أوهموا الناس بأنهم من الأطهار. وإلاَّ فماذا تقول عن شهادة شاهد من أهلها؟! فلنقرأ ما نطق به السيد كرم الله عباس والي ولاية القضارف، في أعقاب المشكلة التي اندلعت بينه والدكتور عبدالرحمن الخضر والي الولاية السابق، وأدت إلى نقله والياً لولاية الخرطوم. فقد جاء في إحدى الصحف المحلية المحسوبة على أهل المشروع الحضاري ما يلي: «**وضع كرم الله عباس والي القضارف أنصاره ومؤيديه وأصحابه في الوسط الصحفي والإعلامي في موقف أقل ما يقال عنه إنه محرج ومؤسف، إذ قال بالصوت العالي: إن هناك ممارسات لا أخلاقية حتى داخل حزب المؤتمر الوطني، متهماً بعض أعضائه بممارسة أفعال قوم لوط، وحدد أماكن بعينها لترك فتح أبو بها لهؤلاء المنحرفين، مهدداً أياهم بإغلاقها خلال مدة زمنية لا تنقص ولا تزيد**»[٥٠]... أما نحن، فلا نملك سوى أن نقول: لا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله العلي القدير!

- **سابعاً:** في ظاهرة أخرى، تأمّل ماذا جنى الشباب من نسبة العطالة التي ذكرناها من قبل، فقد تفشّت ظاهرة تعاطي المخدِّرات بصورة مقلقة، وطالت شرائح الطلاب بمختلف أعمارهم، واصبحت الجامعات نفسها أوكار لترويجها، ومرَّة أخرى فلنتمعّن في إنجازات المشروع الحضاري على لسان فاقد الشيء: «**وأشار سوار إلى أن الفقر والبطالة والمرض والتعليم والإيدز والمخدرات من أكبر التحديات التي تقف أمام الدولة وتقف عائقاً أمام الإستفادة من طاقات الشباب، وأبان أن الدولة ستعمل ليل نهار من أجل إمتصاص الآثر السالب لتلك الظواهر**»[٥١]... ليس هذا فحسب، بل فلننظر رأي حاميها أيضاً، حيث قال إبراهيم محمود حامد وزير الداخلية في معرض إجابته على سؤال من أعضاء المجلس الوطني بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٩: «**يعد الحشيش "البنقو" من أكثر أنواع المخدرات تداولاً وسط الطلاب بجانب الأقراص المخدرة**»، وأشار إلى أنه: «**تمَّ ضبط ١١،٤ ألف طن من الحشيش عام ٢٠١١ مقابل ١٢،٥ ألف طن ضبطت في العام ٢٠١٠ بينما الأقراص المخدرة والمنشطة المضبوطة بلغت ٩٢٣٠١ قرصاً**»، ووصف هذه الكمية حال توزيعها بـــ"الكارثة". والجدير بالذكر أنه قال: «**إن الحشيش لا يُعَدُ من أنواع المخدرات طبقاً للمعايير العالمية**»!

- **ثامناً:** وبصورة شاملة لكل ما سلف، كان هذا اللقاء الذي جمع من جهة بين إدارة أمن المجتمع بجهاز الشرطة وشعبة أمن المجتمع بجهاز الأمن والمخابرات العامة، ومن جهة أخرى بعدد من رؤساء تحرير الصُحُف، وكُتاب الأعمدة في الوكالة

---

٥٠ صحيفة الانتباهة ٢٠١٠/٥/٨.

٥١ صحيفة الراي العام ٢٠١١/٣/٣٠.

الصحافية الأمنيَّة المُسمَّاة بـــ"المركز السوداني للخدمات الصحافية (SMC)" للحديث عن الظواهر التي تفشَّت في المجتمع، مثل الدعارة بكل أنواعها وانتشار تعاطي المخدرات والخمر وسط الشباب السوداني من الجنسين: «**كشف المتحدثون عن وجود شبكات ضخمة تمتلك إمكانات هائلة بعمل منظم ومدروس للتجارة في الرقيق الأبيض "المصطلح بحسب تعبير كمال حسن بخيت رئيس تحرير الرأي العام الذي بدا لقارئه لكأنما كتبه بمتعة زائدة" لإفساد الشباب السوداني، وكشفت المعلومات أن شرطة أمن المجتمع قامت خلال عام واحد بضبط أكثر من واحد وثلاثين ألفاً منهم، فتحت في مواجهتهم بلاغات دعارة و١٠٦٥ بلاغ مخدرات في مواجهة ١٧١٤ متهماً، بينما فتح ٤٨٤ بلاغاً في مواجهة ٥٤٢ طالبة جامعية بمدينة الخرطوم وحدها مقابل ١٠٤٧ بلاغ دعارة في مواجهة ١٣٠٥ طلاب، كثير منهم ضُبطوا داخل الشقق المفروشة، كما تمّ فتح بلاغات في مواجهة ٦٧١ أجنبياً كانت بسبب العروض الجنسية والممارسات الفاضحة وتعاطي وحيازة خمور ومخدرات**»[٥٢]. أنظر يا أيها القارئ المكلوم لتاريخ هذا الخبر، وتأمَّل أرقامه، وتنفس الصعداء، فلمثل هذا تَلطمُ الدول "العلمانية" خدودها وتشق جيوبها، وتثكل نفسها!!

- **تاسعاً:** أما الفساد الذي لن يندهش له أحد، فهو الفساد المالي. وعن هذا يكفي ما صنعت يمينهم، مثل تقارير المراجع العام والتي كانت طيلة السنوات قضتها العُصبة في السلطة تتحدث عن الفساد الظاهر والمستتر، ومع ذلك لم يُحاكم يوماً أحد المفسدين، بل اتَّضح أنه أمر لن يحدُث في ضوء الحديث الكارثة الذي ألقي به المشير عُمَر البشير في حواره مع صحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٢، والذي نفى فيه تماماً حدوث فساد في الدولة، وقال رداً على السؤال التالي: «**الإنقاذ لها أكثر من عشرين عاماً في السلطة.. لا يمكن أن يكون كل قياداتها أطهار لدرجة ألاَّ يحاكم أحد من قادتها طوال هذه الفترة الطويلة؟**» فردَّ سيادته ساخراً: «**طيب إذا ما في مفسدين كبار نحن نخلقهم؟!**».. وواصل حديثه: «**السبب هو أننا درجنا على اختيار خيار القيادات، لذا فمصطلح مفسدين كبار ما بتلقاه. فالإنقاذ مبنية على قواعد وأخلاق الحركة الإسلامية، ولها عدد كبير من الكوادر. ففي الموقع الواحد يكون مرشح قرابة ستين قيادي، فمن قبل ثبت أن أحد المحافظين أفسد.. في نفس اليوم سحبت منه الحصانة، وقُدِّم للمحاكمة ومن ثمَّ سُجن، فلا كبير على المحاكمة**».

بالطبع لا أحد يمكن أن يؤكد على المثل الذي ضربه أعلاه، ذلك ببساطة لأن المحافظ المذكور كائن غير مرئي. وقد نفى القائل في ذات حديثه وجود واحد فقط. والمفارقة أيضاً أنه نفس الشخص الذي قال في مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ وفق ما أوردته كل الصحف، اثناء الحديث عن تصفية ٢٢ شركة

٥٢ الرأي العام ٢٠٠٦/٨/٢٤ - المصدر السابق

حكومية: «**الحوافز تُعطى للموظفين بالدولة ما أسميه بـــ"النهب المصلح باللوائح"، وجدنا من يأخذ راتب ٣٠ أو ٤٠ شهراً حافزاً**»!

لكن يبدو أن العُصبة نفسها تتعامل مع المصطلح وفق منهج السهل الممتنع، فتحاول التحايُل عليه بمفاهيم دينيّة ومجتمعيّة لكيما تصرف الأنظار عنه. ذلك بالضبط ما ورد في حديث عوض أحمد الجاز، مخاطبا نواب المجلس الوطني الذين سألوا سؤالاً روتينياً يزيح عنهم وخز الضمائر في مخصّصات يأخذونها بلا طائل يجنى من وراءها. فقال: «**إن أخلاق المجتمع تمنع الكشف عن أسماء المتعثرين**»، ومع ذلك طمأنهم بقوله: «**إن الإجراءات التي تمّ اتخاذها من قبل بنك السودان ووزارة المالية أدت الى محاصرة التعثر**»[٥٣]، وسانده في هذا الزعم آخرٌ بابتداع مصطلح شغل الناس حتى نسوا القضية الأساسية، فقد كشف حاج ماجد سوار أمين التعبئة السياسية في المؤتمر الوطني وزير الشباب والرياضة عن: «**إحالة عدد من أعضاء الحزب للمحاسبة عقب ثبوت تجاوزهم في المال العام، وقال إن الحزب عمل بمبدأ "السُترة" ولم يكشفهم لوسائل الإعلام**»[٥٤]، ويبدو أن ذلك مع علته لم يقرأه أو يعلم به رئيسه في الدولة والحزب، الذي نفى الظاهرة جُملة وتفصيلا!

لكن ذلك ما لم يفعله نافع علي نافع، مساعد رئيس الجمهورية ونائب رئيس المؤتمر الوطني، ولا ينبغي له، فقال مفسراً "فقه لسُترة" بما يحتاج لتفسير اخر: «**إنه قيمة دينية لا يحتج عليها**»[٥٥] وبعد أن قلل من انتشار الفساد.. وبالطبع لا عزاء للحافظين للرسول الكريم (ص) زاده الأخلاقي لأمته: «**إنما هُلك الذين من قبلكم، إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد. وأيم والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها**»... من أجل هذا ستظل قضية الفساد تدور في حلقة مفرغة!

- **عاشرا**: تأسيسا على هذه الملاحظات، وهي قبضٌ من فيض يضج به قاموس العُصبة ذوي البأس، لو أننا أضفنا عليها قضايا الحريات المسلوبة والمنقوصة، وانتهاكات حقوق الإنسان بممارسات لم تنقطع منذ بداية عهدهم بالسلطة، علاوة على الحروب المفتوحة في أكثر من ثلاثة جبهات، وفوق كل ذلك قضية المحكمة الجنائية بكل ما تحمله من تبعات قاسية، وكذا الخلافات التي تجري بين أجنحة الظلام طمعا في وراثة السلطة، إلى جانب قضايا أخرى كثيرة يصعُبُ حصرها، وكلها تزيد من احتمالات المواجهة وتُضاءل احتمالات صمود النظام! ذلك يعني اكتمال الشروط الموضوعية، وهي حجر الزاوية في التغيير. ولو أننا وضعنا كل هذه العوامل نصب أعيننا ونظرنا لها بمنظار واقعي، لخرجنا بنتيجة واحدة، فحواها دنو الانتفاضة القادمة، وأنها مسألة وقت قد يقصُر ولن يطول!

---

٥٣ الرأي العام ٢٠٠٨/١١/١١ - مصدر سابق.
٥٤ آخر لحظة ٢٠١١/٢/٢٧.
٥٥ صحيفة ألوان ٢٠١١/٤/٢٣.

بيد أن هذه الانتفاضة لن تخلو من سيناريوهات ظلَّ العقلاء يتحاشونها منذ أمدٍ بعيد، حتى لا تغرق البلاد فيما غرق فيه الآخرون. في التقدير أن السيناريو القادم سيكون عبارة عن مواجهة مفتوحة بين الشارع السوداني بمختلف قطاعاته والنظام القائم. ذلك نظراً لضعف قوى المعارضة. وهو ضعفٌ لا يقل عن محنة النظام، إن لم يكن أسوأ حالاً وسيُقعدها عن تقدُّم الصفوف. وبغضِّ النظر عن تفاصيل كثيرة يعيها الجميع، يمكن القول أنه ذات الضعف الذي ساهم في تأخير المواجهة وتباطؤ وتائر التغيير.

عليه، فإن المأمول أن تشغل القوى الوطنية والديمقراطية نفسها بثلاثة قضايا أساسية، ربما عملت على تجسيير الهوة بين النظام ومناهضيه:

- **أولاً:** كيفية تخفيض التكلفة المتوقعة في رحيل النظام، ذلك لأن البلاد لا تحتمل مزيد من الدماء، وإهدار الإمكانات الماديَّة والبشريَّة.
- **ثانياً:** ثمة مهمة شاقة تحتاج لحلول قصيرة وبعيدة المدى، ذلك: كيفية إزالة ثقافة الديكتاتوريات؟! وليس خافياً سريانها وتفشيها مما أحدث خللاً في بنية المجتمع السوداني.. من هذه الظواهر السالبة والتي تمدَّدت في الحقبة السوداء بصورة مزعجة الكذب والنفاق والتدليس والغش والخيانة والحقد والحسد والكراهية، وهلمَّجرا. وهي قضايا سيساهم الإعلام في محوها تدريجياً بمثلما ساعد في انتشارها وتكريسها في ظلِّ العُصبة!
- **ثالثاً:** كيفية الحفاظ على ما تبقى من حدود البلاد. وهو هدف لن يكون يسيراً في حال رحيل النظام، مثلما لم يكن يسيراً في وجوده! ثمَّة قول منسوب لأشهر ملوك الفُرس كسرى آنو شروان أو "الروح الخالدة" والموصوف بالملك العادل الذي استطاع إقامة سلام أبدي مع البيزنطيين، وهو القائل: «**أحذروا صولة الكريم، إذا جاع واللئيم إذا شبع**».. ألا ليت هؤلاء يسمعون!